

مجلة مجمع اللغة العربية

(تصدر مرتين في السنة)

الجزء السادس والأربعون
ذو الحجة ١٤٠٠هـ - نوفمبر ١٩٨٠م

المشرف على المجلة:
الدكتور مهدي علام

رئيس التحرير:
إبراهيم التريزي

ظاهرة الإبدال والإبدال في العربية بين القدماء والمحدثين

(١)

للكتور محمد حماسة عبد اللطيف

مفصل

ظاهرة الإبدال والإبدال
من أدق الظواهر

الصرفية في العربية ، وأدعاها للتأمل
والعام النظر . ودراسة الصرفيين
العرب لها تكشف عن منهج مطرد وتفكير
متسق لا تناقض فيه على وجه الإجمال ،
وترد عنهم كثيراً بما هوجموا به ^(١) .
ويحسبهم - من وجهة نظري - أنهم
قدموا تفسيراً بطرد أوله مع آخره لظاهرة
دقيقة المسالك عويصة المأى متشعبة
الطريق .

والسبيل إلى فهم هذه الظاهرة -
من خلال شرح الصرفيين العرب لها -
يفرض أن نتعقب في بادئ الأمر أنواع

التغيير الذي يحدث في البنية ثم نحدد
المصطلحات في هذا المجال ، إذ أن
وضوح المصطلح وإدراك الفروق خطوة
مهمة في سبيل فهم مدلوله .

وأرى من الضروري بعد ذلك تناول
« الحروف » التي يقع فيها الإبدال
والإبدال ببيان أهم خصائصها التي
هيأت لها أن تكون مجالاً للتبادل في
الكلمة الواحدة مع المحافظة على المعنى
وعدم تغييره .

بعد ذلك أحاول ما استطعت إلى ذلك
من سبيل أن أكشف عن فلسفة الصرفيين
العرب القدماء في تناولهم لهذه الظاهرة
ومعالجتهم لها ، مع مقارنة ذلك -

(١) انظر : عبقري من البصرة الدكتور مجدى الخزوي ص ٤٤ ، حيث يرى أن الصرفيين إخطأوا في تناول
مسائل الإبدال والإبدال في موضوعات دراستهم ؛ لأن موضوع دراستهم هو بنية الكلمة وما يعرض لها من تغير في
زمنها أو زيادة في أصولها أو اعتلال في بعض أصولها . ولست أرى وجه الخطأ ما دام يقرر أن هذا موضوع دراستهم
ولذلك يأتون بها في لوائح الإحصاء لهذا المقام . انظر : ص ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ .

ما أمكن - ببعض ما قاله بعض الدارسين
المحدثين في حيدة مطلقة .

أولا : أنواع التغيير في الكلمة :

تتألف الكلمة من عدد من الأصوات ،
وتأخذ شكلا أو قالباً يخضع لنظام الصيغ
في اللغة التي تنتمي إليها ، وتؤدي
بوضعها الذي تكون عليه معنى جزئيا
يتعارف عليه أبناء البيئة اللغوية المعينة ،
وهذا المعنى يرتبط ارتباطا شريطيا بصورة
الكلمة مسموعة أو مقروءة ، فمجموع
الأصوات المؤدية لهذا المعنى رمز صوتي
خاص لأداء هذا المعنى .

ويسمى القدماء الأجزاء المكونة للكلمة
الواحدة حروفا ، فكل منها في أي حالة
نطقية له حرف . ولكن علماء اللغة
المحدثين يفرقون بين الحرف والصوت ،
فيعدون الحرف تجريداً لعدد من الأصوات

بحيث يمثل أسرة صوتية خاصة ، وأحد
أفراد هذه الأسرة الصوتية هو الذي ينضم
مع غيره في بناء الكلمة المفردة ، ويطلق
كثير من علماء اللغة المحدثين على هذه
العائلة الصوتية مصطلح « الفونيم »^(١)
phonem ، فالنون - مثلا - اصطلاح
شامل يدخل تحته عدد من الأصوات
كالذي في بداية كلمة « نحن »^(٢) والذي
قبل الظاء في كلمة « منظر » وقبل الشين
في كلمة « منشار » وقبل القاف في كلمة
« منقلب » وقبل الباء في كلمة « أنبئهم »
على ما بين هذه « النونات » من اختلاف
في النطق يتأثر بالأصوات المجاورة ،
وقد يؤدي هذا التأثير إلى تحويل الصوت
إلى صوت آخر كما في كلمة « أنبئهم »
أو « أنبياء » ، فالصوت - إذن - هو
التحقيق الفعلي للحرف ، وفرق ما بينهما
كفرق ما بين اللغة والكلام إذ أن اللغة

(١) في هذا الإطلاق شيء من التسامح ، إذ أن هناك آراء أخرى في مصطلح « فونيم » تختلف باختلاف الاتجاه ،
وقد صور بعض هذا الخلاف الدكتور تمام حسان في كتابه مناهج البحث في اللغة ١٢٨ وما بعدها ، وقد ارتضى الدكتور
كمال بشر تعريفه بأنه هو الوحدة الصوتية القادرة على التضييق بين معاني الكلمات وهو رأى دانيال جونز ص ٣١ ،
١٥٥ إلى ١٦٣ من كتابه « علم اللغة العام : الأصوات » . وقد فصل القول في نظرية الفونيم الدكتور أحمد مختار عمر في
كتابه «دراسة الصوت اللغوي» وعقد فصلا خاصا عن الفونيم من صفحة ١٢٩ إلى ٢٣٦ ويبدأ وفي ما كتب في العربية عن
الفونيم ، وأهميته الكبرى تمكن في أنه عرض آراء علماء اللغة المحدثين في متابعة جادة لما أخرجته المطابع العربية للقارى
العربي ، وإن كان يغلب عليه السرد وذلك بسبب محاولته استيفاء الموضوع .

(٢) انظر : مناهج البحث في اللغة ، تمام حسان ص ١٢٥

نظام من رموز صوتية مخزونة في أذهان أفراد الجماعة اللغوية على حين يكون الكلام نشاطاً مترجماً لهذه الرموز الموجودة بالقوة إلى رموز فعلية حقيقية^(١) ، فكل كلمة منطوقة هي مجموعة من الأصوات المترابطة على هيئة مخصوصة ، هذه الهيئة هي بنية الكلمة أو وزنها أو صيغتها ، يقول الرضى « المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأضلية كل في موضعه^(٢) » .

وإدراك الفروق بين الكلمات إنما يكون - في الحقيقة - إدراكاً للفروق الصوتية لمكونات الكلمة فإذا قارنا بين كلمتين مثل « قَتَلَ » و « قَاتَلَ » فسوف نجد أنهما تفترقان بصفة أساسية في ناحية واحدة هي قصر حركة فتحة القاف

أو طولها ، وهذه المقابلة بين الكلمتين هي العامل الذي يفصل بينهما ، ويفرق بين معانيهما ، أما المقابلة بين « بات » و « باد » فهي مقابلة بين الجهر والهمس في الصوت الأخير فيهما^(٣) ، إذ التاء صوت مهموس ، والدال صوت مجهور مع أن مخرجهما واحد ؛ ولذلك اختلف معنى كل منهما عن الأخرى لأن الأسرة الصوتية « الفونيم » التي ينتمي إليهما صوت التاء في « بات » غير « الفونيم » الذي ينتمي إليه صوت الدال في « باد » .

ويرى بعض علماء اللغة المحدثين أن « الفونيم » قابل للتحليل ، ومن هؤلاء ماريو باي Maris pei الذي يرى أن الفونيم يشتمل على مجموعة من «الفونات» المتشابهة أو التنوعات الصوتية التي يتوقف استعمال كل منها أساساً على موقعه في الكلمة ، وعلى الأصوات

(١) انظر : دور الكلمة في اللغة : س أولمان ص ٣٠ (ترجمة د . كمال بشر) .

(٢) شرح الشافية للرضى ٢/١ .

(٣) الفرق بين المجهور والمهموس هو أن الأصوات المجهورة تتطلب الأوتار الصوتية عند النطق بها ، أما الأصوات المهموسة فهي التي لا تتطلب الأوتار الصوتية عند النطق بها .

المجاورة له ^(١) ويتم التحليل من ناحيتين :

١ - ناحية انتمائه إلى فونيم معين .

٢ - ناحية تحديد البيئة الصوتية التي يقع فيها ^(٢) .

والصوتان إذا كانا ينتميان إلى فونيم واحد فإنه لا يمكن أن يحل أحدهما محل الآخر ، أو بتعبير آخر فإنهما يتخارجان والمقصود بالتخارج - كما حدده الدكتور

تمام حسان - ألا يقع أحد الصوتين موقع الآخر ، ولهذا التخارج أهمية خاصة في غاية الخطورة من جهة الدلالة لأن الصوتين إذا انتميا إلى فونيمين مختلفين انتفت عنهما فكرة التخارج ، وصح أن يحل أحدهما محل الآخر ، ليحدث تعديلا في الدلالة أو في المعنى المعجمي ، بخلق كلمة جديدة ، فالمعروف مثلا أن فونيم التاء غير فونيم الثاء ، وأننا إذا وضعنا التاء موضع الثاء من كلمة « تاب »

تغيرت الكلمة ، وتغير معناها ، وأصبحت « تاب » فإذا وضعنا فونيم العين بدل التاء أصبحت « عاب » ، فإذا استبدلنا بالعين الخاء أصبحت « خاب » ، فإذا حلت الراء محلها أصبحت « راب » ، والشين « شاب » والغين « غاب » ، وهكذا فحلول أحد الصوتين محل الآخر دليل على أنهما ينتميان لفونيمين مختلفين ، وهذا أحد أوجه الكشف عن القيم الخلافية في اللغة ^(٣) .

وقد قسم العلماء التغيير الذي يلحق الصيغة أو البنية في حالة أفرادها إلى قسمين « قسم تتغير فيه الصيغ لا اختلاف المعاني نحو ضَرَبَ وضَارَبَ وتَضَارَبَ واضطراب وكالتصغير والتكسير وبناء الآلات وأسماء المصادر وغير ذلك وقسم تتغير فيه الكلمة لاختلاف المعاني كالنقص والإبدال والقلب والنقل وغير ذلك ^(٤) ، ولن أتناول هنا - بطبيعة الحال - أي تغيير يطرأ على الكلمة من

(١) أسس علم اللغة ماريو باي ص ٨٨ (ترجمة د . أحمد مختار عمر) . والفون Phone مصطلح يقصد به الصوت قبل تصنيفه أي قبل نسبه إلى أسرته التي ينتمى إليها وهي الفونيم ، وبعضهم يسميه صوتا Sound أو جزئيا Segment أو منطوق articud أو صوتا كلاميا Speech Saund .
(٢) دراسة الصوت اللغوي ص ١٥٦ د . أحمد مختار عمر . (٣) مناهج البحث في اللغة : ١٢٧
(٤) همج الموامع للسيوطي ٢٢٨/٦ ، ٢٢٩ (تحقيق د . عبد العال سالم مكرم) .

أجل أداء معنى جديد كالتغيير الذى يحدث عند النسب أو الإضافة - كما يسميه سيبويه - « فمن ذلك قولهم فى الطويل الجُمَّة : جمَّائي ، وفى الطويل اللحية : لحيائي ، وفى الغليظ الرقبة : رقبائي »^(١) وكذلك التغيير الذى يحدث فى تشنية الأسماء المنقوصة والمقصورة أو جمعها ، إذ إن هذا التغيير طارئ لإفادة معنى طارئ على دلالة البنية الأصلية هو التشنية أو الجمع ، وكذلك التغيير الذى يحدث فى صيغة الفعل المعتل عند إسناده لبعض الضمائر كحذف عين الأجوف عند إسناده لضمائر الرفع المتحركة مثلاً ، فهذا تغيير طارئ لمضامه الفعل عنصراً آخر ، وهذا تغيير مقطعي ناتج عن التعديل فى المقاطع الصوتية لنطق الكلمة فى حالتها الجديدة ، وله دواعيه وأسبابه .

أما التغيير الذى أقصد إليه فهو التغيير الذى يحدث فى بنية الكلمة المفردة بإحلال صوت محل صوت آخر دون أن يترتب على ذلك معنى جديد يطرأ على

المعنى المعجمى الأصلي للكلمة ، ومعنى هذا أن هذه الكلمات التى وقع التبادل أو التغيير فى بعض أصواتها وبقي لها مع هذا المدلول الأصلي بأن يكون هناك لفظان بمعنى واحد ولا فرق بينهما لفظاً إلا بحرف فى أحدهما يمكن أن يكون بدلاً من الحرف الذى فى الآخر^(٢) مثل هذه الكلمات ينبغى النظر إليها فى ضوء قوانين صوتية معينة تحكم هذا التبادل من جانب وفى ضوء ظروف تطويرية - ما أمكن السبيل إلى ذلك - تستدعى هذا التبادل من جانب آخر .

وتنبغى الإشارة هنا إلى أن تاريخ الكلمات فى العربية يكتنفه الغموض ، بحيث لا يمكن تتبع مسار الكلمات بسهولة ، فمحاولة متابعة التطور لكلمة ما أو الكشف عن تاريخها يعتمد فى أكثر الأحيان على الظن والحس الذى لا تدعمه الوثائق ، ومن هنا تقف الكلمات التى وُصفت بالشذوذ والندرة والضرورة فى بعض الحالات علامات بارزة قد تشير إلى مجرى التطور ولكنها لا تنهض دليلاً

(١) سيبويه : ٣ - ٣٨٠ (تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون) .

(٢) فريج للمفاتيح للدرعي ، ٣ / ١٩٧ .

عليه ، ولعل تتبعها قد يؤدي إلى تصور تقريبي لتاريخ كلمة ما ، وهنا تكون اذتوانين الصوتية العامة مساعداً على توجيه الباحث إلى مسرى التطور مع الاعتراف بأن الظروف تختلف من لغة إلى أخرى ، ومع ذلك ينبغي ألا نبالغ في أهمية الصوتيات ؛ إذ « من النادر أن تستطيع وحدها تفسير كل شيء » ، فالكلمات التي تركها الاستعمال لصيغتها كانت تحتوي أحياناً على دواعٍ أخرى لهذا الترك ^(١) ؛ فالقانون الصوتي الذي يغير (استَعَوَّذ) إلى (استعاذ) ينطبق أيضاً على (استحوذ) ، ولكنه لم يؤثر فيها شيئاً ، فبقيت على أصلها .

والتغييرات التي تطرأ على بنية الكلمة كثيرة متعددة ، وأسبابها مختلفة ، ولكن يمكن القول على سبيل الإجمال بأن أي تغيير من هذا الضرب الذي لا يتعلق به معنى إضافي إلى مدلول الكلمة يكون سببه الباعث عليه والداعي له هو تيسير النطق عن طريق تقليل الجهد العضلي المبذول .

فمن هذه التغييرات التغيير الذي يحدث بسبب المجاورة ، وهذا الضرب يأخذ مسارين أولهما : ما تتغير فيه الصيغة كلها لتلائم الصيغة المجاورة ، ولا بد هنا من افتراض أن إحدى الصيغتين أقوى من الأخرى لأنها تؤثر على صيغتها ، والآخر : ما يتغير فيه الصوت الأخير من الكلمة بسبب مجاورته لما يليه في الكلمة التالية ، وباب الإدغام بأنواعه المختلفة مجال هذا النوع من التغيير ، وكتب القراءات القرآنية حافلة بأمثلة متعددة منه ^(٢) ، وكلا هذين التغييرين في الكلمة مرهون بمجاورة ما بعدها ، أو ما قبلها .

وأما الضرب الأول فهو ما يُسمى بالمحاذاة أو الازدواج ، وقد عرف ابن فارس المحاذاة بقوله « هي أن يُجعل كلام بحذاء كلام فيؤتى به على وزنه لفظاً وإن كانا مختلفين » ^(٣) ثم يذكر أمثلة متعددة ردد كثيراً منها فيما بعد الحريري عندما قال « وقد نطقت العرب

(١) اللغة لفندريس ٢٧٣ (ترجمة عبد الحميد اللواخل وعبد القصاص) .

(٢) أنظر على سبيل المثال السبعة لابن مجاهد ١١٦ ومواضع أخرى (تحقيق د. شوق صيف - دار المعارف) والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب ١ / ١٤٣ إلى ١٦٠ (تحقيق د. نجيب الدين رمضان - دمشق ١٩٧٤ م) .

(٣) الصاحي لابن فارس ٢٨٤ (تحقيق السيد أحمد صقر) .

في « مأزورات » : موزورات لا اشتقاقها من الوزر ، كما أن الأصل في « لامة » : مُلَمَّة لأنها فاعل من أَلَمَّت ، إلا أنه - صلى الله عليه وسلم - قصد أن يعادل بلفظ « مأزورات » لفظ « مأجورات » ، وأن يوازن بلفظ « لامة » لفظي « تامة » و « هامة » . ومثله قوله - عليه السلام - « من حَفَّنَا أو رَفَّنَا فليقتصد » أي من خدمنا أو أطعمنا ، وكان الأصل : أتحننا فأتبع حفننا رفنا ^(٢) فالتغيير الذي تم في أبنية الكلمات التي ساقها الحريري إنما كان من أجل الموازنة والازدواج ، لأن استعمالها مفردة من قرينتها لا يكون على النحو الذي ترد به مقرونة مع ما تستحق من أجله التغيير من أجل الموازنة والازدواج ، وهنا لا يشترط التغيير في الكلمة الأولى بعينها أو الثانية بعينها ، بل قد يكون التغيير في الأولى أو الثانية ما دامتا مستعملتين في سياق واحد ، لإحداث هذا التوافق النغمي في إيقاع كل منهما ، وقد يقال هنا إن كل كلمة من هذه التي ادعى لها التغيير

بعدة ألفاظ غيرت مبانيها لأجل الازدواج وأعادتها إلى أصولها عند الانفراد ، فقالوا : الغدايا والعشايا ، إذا قرنوا بينهما ، فإن أفردوا الغدايا ردوها إلى أصولها فقالوا الغدوات ، وقالوا : هنائي الشيء ومرأني ، فإن أفردوا مرأني قالوا : أمرأني . وقالوا : فعلت به ما ساءه وناءه ، فإن أفردوا قالوا : أناءه . وقالوا أيضاً : هو رجس نجس ، فإن أفردوا لفظه نجس ردوها إلى أصلها فقالوا : نجس كما قال سبحانه وتعالى : (إنما المشركون نجس) ^(١) وكذلك قالوا للشجاع الذي لا يزايل مكانه : أهيس أليس ، والأصل في الأهيس : الأهوس ، لا اشتقاقه من هاس يهوس ، إذا دق ، فعدلوا به إلى الياء ليوافق لفظه « أليس » . وقد نقل عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال للنساء المتبرزات في العيد : « ارجعن مأزورات غير مأجورات » وقال في عودته للحسن والحسين - كرم الله وجههما - : « أعيدكما بكلمات الله التامة من كل شيطان وهامة ومن كل عين لامة » والأصل

(١) الآية ٢٨ من سورة التوبة .

(٢) درة الفواص للحريري ص ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم) .

قد تكون قائمة بذاتها تعد مرادفة لميلتها ،
ولكن قواعد الإشتقاق في العربية لاتسمح
لهذه الكلمة أن ترد على هذا النحو ،
ولم يسمح لها بأن ترد على هذه الهيئة
المغيرة إلا إذا كانت مقرونة بزميلتها
التي تكون معها هذا التوازن ، ثم إن
« العرب تزيد وتحذف حفظاً للتوازن
وإشاراً له » كما يقول أبو منصور
الثعالبي (١) .

أو السرعة في النطق أو الإقتصاد في الجهد
العضلي (٢) .
وثمة تغيير يتم في الكلمة بزيادة فيها ،
سواءً أكانت هذه الزيادة بإشباع بعض
حركاتها ، ومثال ذلك قراءة الحسن
البصرى (سأوريكم دار الفاسقين (٤) ،
ووجه هذه القراءة - كما يقول أبو الفتح
ابن جنى - هو أن يكون أراد : « سأوريكم
ثم أشبع ضمة الهمزة فأنشأ عنها واوا ،
فصارت « سأوريكم » ، ثم يقول
في توجيهها والإستدلال لها : « وقد جاء
من هذا الإشباع الذي تنشأ عنه الحروف
شيء صالح نثراً ونظماً ، فمن المنثور
قولهم : بينا زيد قائم جاء عمرو ،
إنما يريد : بين أوقات زيد قائم جاء
فلان ، فأشبع الفتحة فأنشأ عنها ألفاً -
ومثله قول عنتره (٥) :
يَنْبَاعُ من ذفري غضوبٍ جَسْرَةٌ .

وهناك تغيير يتم في الكلمة بحذف
جزء منها ، وهو كثير متنوع ، وأسبابه
مختلفة كذلك ، فمنه ما يتم من أجل
كثرة الإستعمال ، ومنه ما يكون من أجل
إقامة وزن الشعر وتسوية قوافيه (٢) -
كما يرى النحاة - ومنه ما يحملون
سببه الترخيم في النداء أو في غيره

- (١) فقه اللغة وسر العربية ٣١٣ (تحقيق مصطفى السقا وآخرين) القاهرة ١٩٥٤ ط ٢ وقارن بما في « الضرورة
الشعرية في النحو العربي » للدكتور : محمد حماسة عبد اللطيف ص ٢٩١ .
(٢) الصاحبى لابن فارس : ٣٨٤ (تحقيق السيد أحمد صقر) .
(٣) النظر : في اللهجات العربية للدكتور إبراهيم أنيس : ١٢٤ .
(٤) الآية : ١٤٥ من سورة الأعراف .
(٥) « عجز هذا البيت « زياقة بثل الفتيق المكدم » وهو من معلقة عنتره ، وانظر : شرح القصائد السبع الطوال
لابن الألبارى ٣٣٢ تحقيق عبد السلام هارون وشرح القصائد العشر للبريزى ص ٣٤٥ تحقيق محمد محى الدين
عبد الحميد . وشرح المملقات السبع للزوزنى ١٧٢ وشرح القصائد التسع المشهورات لابن جعفر النحاس ص ٤٩١ تحقيق
أحمد خطاب .

أراد : يَنْبُع ، فَأَشْبِعَ فَتَحَةَ الْبَاءِ ،
فَنَشَأَتْ عَنْهَا أَلْفٌ كَمَا تَرَى ، عَلَى هَذَا
حَمَلَهُ لَنَا أَبُو عَلِيٍّ عَلَى سَنَةِ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ ^(١) .
وَقَدْ قَالَ الْأَصْمَعِيُّ مَعَ ذَلِكَ : يُقَالُ :
« انْبَاعَ الشَّجَاعُ يَنْبَاعُ انْبِيعَا إِذَا
انْخَرَطَ ماضِياً مِنَ الصِّفِّ » .

وَأَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى
أَنَّهُ قَالَ : يُقَالُ : جِيءَ مِنْ حَيْثُ وَلَيْسَا ^(٢) .
وَرَوَى الْفَرَّاءُ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ سَمِعَهُ
يَقُولُ : أَكَلْتُ لَحْمًا شَاةً ، وَهُوَ يَرِيدُ
لَحْمَ شَاةٍ ، فَأَشْبِعَ الْفَتْحَةَ فَانْشَأَتْ عَنْهَا
أَلْفًا ، وَهُوَ اعْتِرَاضٌ بَيْنَ الْمُضَافِ
وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ عَلَى ضَيْقِ الْوَقْتِ وَقَصْرِهِ
بَيْنَهُمَا ، وَمِنْهُ الْمَسْمُوعُ عَنْهُمْ
فِي الصِّيَارِيفِ وَالْدِرَاهِمِ ^(٣) ، وَأَنْشَدَنَا
أَبُو عَلِيٍّ :

وَأَنْتَى حَيْثُمَا يَنْبِيهِ الْهَوَى بَصْرِي
مِنْ حَوْثُمَا سَلَكُوا أَدْنُو فَنَنْظُرُ
يَرِيدُ : فَنَنْظُرُ ، فَأَشْبِعَ الضَّمَّةَ فَانْشَأَتْ
عَنْهَا وَاوَا ، وَأَنْشَدَ غَيْرَهُمَا :

عَيْطَاءُ جَمَاءِ الْعِظَامِ عَطْبُولُ
كَأَنَّ فِي أَنْبِإِهَا الْقَرْنَفُولُ
يَرِيدُ : الْقَرْنَفُولُ ، فِإِذَا جَازَ هَذَا
وَنَحْوَهُ نِظْمًا وَنَثْرًا ؛ سَاغَ أَيْضًا أَنْ يُتَأَوَّلَ
لِقِرَاءَةِ الْحَسَنِ « سَأُورِيكُمْ » أَرَادَ :
سَأُورِيكُمْ وَأَشْبِعَ ضَمَّةَ الْهَمْزَةِ فَانْشَأَتْ عَنْهَا
وَاوَا ، وَهُوَ أَبُو سَعِيدٍ ، الْمَأْثُورُ مِنْ
فِصَاحَتِهِ وَمَتَعَالِمِ قُوَّةِ إِعْرَابِهِ وَعَرَبِيَّتِهِ !
فَهَذَا مَعَ مَا فِيهِ مِنْ نِظَائِرِهِ أَمْثَلُ مِنْ أَنْ
يَتَلَقَى بِالرَّدِّ صَرَفًا غَيْرَ مَنْظُورٍ لَهُ وَلَا مَسْعَى
فِي إِقَامَتِهِ . وَزَادَ فِي إِحْتِمَالِ الْوَاوِ فِي هَذَا
الْمَوْضِعِ أَنَّهُ مَوْضِعٌ وَعِيدٌ وَإِغْلَظٌ ، فَمَكَّنَ
الصَّوْتُ فِيهِ وَزَادَ إِشْبَاعَهُ وَاعْتَادَهُ ،
فَأَلْحَقَتْ الْوَاوُ فِيهِ لَمَّا ذَكَرْنَا ^(٤) وَقَدْ
آثَرْتُ أَنْ أَنْقُلَ نَصَ ابْنِ جَنِيٍّ عَلَى
طَوَلِهِ لِأَنَّ بِهِ أَمْثَلَةً أُخْرَى لَمَّا يَرَادُ التَّمْثِيلُ
لَهُ مِنَ الزِّيَادَةِ فِي الصِّيغَةِ بِالْإِشْبَاعِ ،
وَيَنْبَغِي أَنْ أُشِيرَ هُنَا إِلَى أَنَّ ابْنَ فَارَسٍ
يَجْعَلُ هَذَا مِنْ سِنَنِ الْعَرَبِيَّةِ وَيَسْمِيهِ
« الْبُسْطَ » ، يَقُولُ : « الْعَرَبُ تَبْسِطُ

(١) يَقْصِدُ بِأَبِي عَلِيٍّ أبا عَلِيٍّ الْفَارِسِيَّ وَكَانَ أَسْتَاذَ ابْنِ جَنِيٍّ ، وَالْمَقْصُودُ بِسَنَةِ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ سَنَةَ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ
وَتَلَاثِمِائَةَ مِنَ الْهَجْرَةِ .

(٢) أَشْبِعَ فَتَحَةَ السِّينِ مِنْ (لَيْسَ) فَتَحَتْ عَنْهَا فَتَحَةُ طَوِيلَةَ أَيْ أَلْفٍ .

(٣) كَمَا فِي بَيْتِ الْفَرَزْدَقِ : تَنْقِي يَدَاها الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ

فِي الدِّرَاهِمِ تَنْقَادُ الصِّيَارِيفِ

(انظُرِ الدِّيْرَانَ : ٥٧٠) . (٤) الْمُحْتَسِبُ لِابْنِ جَنِيٍّ ٢٥٨/١ ، ٢٥٩ (بِتَحْقِيقِ عَلِيِّ النَّجْدِيِّ نَاصِفٍ وَآخِرِينَ) .

الاسم والفعل وتزيد في عدد حروفهما ،
ولعل أكثر ذلك لإقامة وزن الشعر وتسوية
قوافيه ، وذلك قول القائل :

وليـلة خامـدة خمــــــــودا

طخياء تغشى الجدى والفرقــــــــودا
فزاد في « الفرقد » الواو ، وضم الفاء
لأنه ليس في كلامهم « فَعَلُول » ولذلك
ضم الفاء .

وقال في الزيادة في الفعل :

لو أنَّ عمراً هم أن يرُقــــــــودا

أقولُ إذْ خَرَّتْ على الكلكــــــــال

ومنه :

أراد : الكلكل . وفي بعض الشعر
« فأنظور » أراد « فأنظر »^(١) وهذه
الظاهرة ليست مقصورة على الشعر وحده ؛
لورودها في قراءة الحسن السابقة ،
ورودها في النثر الذي أشار إليه أبو الفتح
ابن جنى في النص الذي نقلته عنه ، ولكن
أكثر ذلك في الشعر كما أشار ابن فارس .
ولعل هذه الزيادة الناتجة عن إشباع
الحركات على الرغم مما قيل عن بعضها

إنه لغة^(٢) تخضع لقوة النبر بفرض
التركيز على معنى معين ، فيتولد عن
الحركة المنبورة حركة طويلة من جنسها .
فهو - إذن - من نبر السياق ، أو النبر

الدلالي - كما يسميه الدكتور تمام حسان -
« وأي مقطع في المجموعة الكلامية سواء
كان في وسطها أو في آخرها صالح لأن
يقع عليه هذا النوع من النبر »^(٣) ولعل

هذا ما عناه ابن جنى عندما قال في تفسير
قراءة الحسن التي سلفت « وزاد في احتمال
الواو في هذا الموضع أنه موضع وعيد
وإغلاظ فمكن الصوت فيه وزاد في إشباعه

واعتماده فألحقت الواو فيه » ونحن
لا نفهم تمكين الصوت وزيادة الإشباع
فيه والاعتماد عليه إلا على أنه هذا النبر
الدلالي المرتبط بالسياق ، وابن جنى
هو الذي يقول « إن الأصوات تابعة
للمعاني فمتى قويت ؛ قويت ، ومتى
ضعفت ؛ ضعفت »^(٤) ، ومهما يكن من أمر
فهو من التغيير في بنية الكلمة شجع عليه
وضوح المعنى وعدم اللبس فيه^(٥) .

(١) الصحابي لابن فارس : ٣٨٠ (تحقيق السيد أحمد صقر) .

(٢) انظر اللسان ٣١٢/٢٠ ، ٣٧٩ . (٣) مناهج البحث في اللغة : ١٦٣ .

(٤) المحتسب ٢ / ٢١٠ . (٥) الضرورة الشعرية في النحو العربي : ٢٢٢ .

القبيلتين لم يفرق بينهما الراوى اللغوى ،
وقد تكون الكلمتان مختلفتى المعنى ،
ولكن جامعى اللغة سوا بينهما لعدم
إدراك الفروق الدقيقة بين المعنيين ،
وقد يكون وراء كثير من هذه الكلمات
نطق الأطفال أو من كانوا مصابين بعيوب
نطقية مختلفة ، فقد قالوا « مدحته »
بمعنى « مدحته » و « الأيم » و « الإين »
الحية ، ولعل الذى ساعد على ذلك هو
المقاربة الصوتية بين الهاء والحاء وهما
متحدتان صفةً ؛ إذ إن كلا منهما صوت
احتكاكى مهموس ومتقاربتان فى المخرج
إذ تخرج الهاء من تجويف الحنجرة
(فتحة المزمار) والحاء من الحلق ،
ولعلنا نلاحظ أن التهاون قليلا فى نطق
الحاء يحولها إلى هاء ، ولذلك قد يبالغ
الأجنبي عن العربية استعدادا لنطقها
فينطقها خاء ، أو يتكاسل فينطقها هاء ،
ولعل هذه المقاربة الصوتية كانت السبب
فى قولهم « استعديت عليه » و « استأديت
عليه » وسواء أكانت المقاربة فى المخرج

وثمة ضروب من التغيير فى الكلمة
المفردة سميت بأسماء مختلفة وعولجت
علاجاً متبايناً وقد ألف كثير من علماء
العربية ، منهم ابن السكيت وابن قتيبة
وأبو الطيب اللغوى وأبو القاسم الزجاجى^(١) ،
فى هذا الباب ، وقد حشد ابن قتيبة
فى « أدب الكاتب »^(٢) طائفة متنوعة
تحت عنوان « باب المبدل » ، ولكن
هذا الإبدال ليس المقصود به الإبدال
التصريفى ، بل المقصود به الإبدال
فى أعم معانيه ، أى تغيير حرف باخر
مع عدم تغيير معنى الكلمة ، ومعظم هذه
الأمثلة التى ذكرها ابن قتيبة يرجع سبب
الإبدال فيها إلى تقارب صوتى بين الحرف
المبدل والمبدل منه سوغه وساعد عليه
عدم وضوح السمع أحيانا من الراوى
الذى جمع هذه الكلمات ، وقد يكون
من أسباب هذا التبادل الصوتى تعدد
اللهجات كأن تنطق قبيلة ما الكلمة
بيلريقة تختلف عن نطق قبيلة أخرى ،
ولما كانت الكلمتان بمعنى واحد عند

(١) انظر كتاب الإبدال لأبي الطيب اللغوى ، تحقيق عز الدين التنوخى (دمشق ١٩٦٠ م) ، والإنباع لأبي
الطيب اللغوى أيضا تحقيق عز الدين التنوخى (دمشق ١٩٦١) ، والإبدال والمعاقبة والنظار لأبي القاسم عبد الرحمن
ابن اسحاق الزجاجى ، تحقيق عز الدين التنوخى (دمشق ١٩٦٢) والقلب والإبدال لابن السكيت ،
(٢) انظر صفحة ٣٧١ وما بعدها .

ما قال الحطيئة « أينقا شزبا » وإنما قال :
« أعشزأ شسبا »^(٢) .

ويقول أبو الفتح أيضاً في تفسير
بعض هذه التغييرات ناسبا إياها إلى
قبيلتها : وكتب قلب السين مع القاف
خاصة زايا ، فيقولون في سقر : زقر ،
وفي مس سقر : مس زقر ، وشاة زقواء
في صقواء ، ومثله من الصاد : ازدق
في اصدق^(٤) ، وزدق في صدق^(٥) .

وهناك نوع من التغيير يكون الباعث
عليه والدافع له محاولة التخلص من
التضعيف والفرار من التماثل ، وقد أخذ
مسلكين أحدهما الحذف والثاني الإبدال
أما الحذف فمن أمثله : هيئن - ليئن -
كيئس - ميئت ، وجميعها بياء ساكنة
غير مشددة والأصل في هذه جميعاً فيُعَل
أي « هيئن وليئن وكَيِّس وميئت » فلو لم

أم في الصفة ، فمن المقاربة في المخرج
قولهم « سبَّد رأسه » و « سَمَّده »
إذا استأصله وقولهم في القبر : « جدف »
و « جدث » و « فناء الدار » وثناؤها
و « المغاير » و « المغاثير » و « فروغ »
و « ثروغ^(١) » ورجل ذو ثروة وفروغ
وقد أثرى وأفرى ، والدفىء والدفىء
واللثام اللغام ، وحثيث وحقيف :
والثوم والفوم^(٢) .

وقد أشار أبو الفتح ابن جني إلى أن
بعض هذه التغييرات سببها هو اختلاف
لهجة عن أخرى حيث يقول : « وقال
بعضهم : يقال : شزب وشسب وشسف
بمعنى ، أي ضمير ، وفصل الأصمعي
فقال : الشازب الذي فيه ضمور وإن لم
يكن مهزولاً ، والشاسب والشاسف الذي
قد يبس ، قال : وسمعت أعرابياً يقول :

(١) انظر أيضاً سر الصناعة لابن جني ١/ ١٩١ .
(٢) انظر : الإبدال والمعاقبة والنظائر للزجاجي ٨٦-٨٩ وقد لاحظت عندما كنت أُملي نصاً شعرياً على الطلاب
أن بعض الكلمات المشتتة ضمن حروفها على ثاء يكتبها بعضهم فاء أو المعكس وبخاصة إذا كانت الكلمة غير معروفة
بالسبب ولم إذا كانوا منهمكين في الكتابة بحيث لم ينظروا إلى أثناء نطقها ، أو إذا كانوا غير متبينين جيداً .
(٣) سر الصناعة ١/ ٢٠٧ والأعرابي يشير إلى بيت طرفة ما كان ذنب بغيض لا أبا لكم
في بئس جاء يحدوا أينقا شسبا
(انظر الديوان ١٧) .
(٤) لفعل مثل هذا في العامية إذ قلب السين والصاد زايا في الكلمات التي تكون فيها كل منهما ساكنة بعدها حركات
مجهور مثل : « مزجد » في مسجد ، « ازدق » « أزدق » في اصدق .
(٥) سر الصناعة ١/ ٢٠٨

يكن الأصل فيعلا لما جمعه بالواو والنون فقالوا : قيلولن وكيسون ولينون وميتون ، لأنه ما كان من فعل فالتكسير فيه أكثر ، وما كان من فيعل فالواو والنون فيه أكثر . ألا ترى أنهم يقولون : صعب وصحاب ونخل ونخلال ، وفسل وفسال ، وقالوا : هين وهينون ، ولين ولينون ، لأن أصله فيعل ولكنه خُفف وحذف منه ^(١) . وأما الإبدال فإنه يكون بأن يبدل أحد المثليين وهو الثاني ياء يقول سيبويه عن الياء « وقد تبدل من مكان الحرف المدغم نحو قيراط ، ألا تراهم قالوا قُرَيْرِيط ، ودينار ألا تراهم قالوا : دُنَيْنِير ^(٢) ، ومثل تَظَنَّتْ ، من الظن ، وأصله تَظَنَّتْ وتَقَضَى ، وأصله تَقَضُّضٌ ، قال العجاج :

تَقَضَّى البازي إذا البنازي كسر

أراد : تَقَضُّضٌ ، وقال الله عز وجل (وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاءً وتصدية) ^(٣) قال أبو عبيدة : المكاء : الصفير ، والتصدية : التصفيق ورفع

الأصوات ، وأصله من صدذت أصد ، ومنه قول الله عز وجل : « إذا قومك منه يصدون » ^(٤) أي يصبجون ويعجون ، فجعل إحدى الدالين ياء . و « لبيك » هو من « ألب بالمكان » إذا أقام به فأبدل من إحدى الباءين ياء . قال أبو عبيدة : « دسأها » من دسست . وتمطى أصله « تمطط » أي مد يده ، ومنه المشية المُطِيطاء وهي التبخر « أملت الكتاب » و « أملتته » قال الله جل ثناؤه (فليمثل وليه بالعدل) . وقال في موضع آخر (فهي تمل عليه بكرة وأصيلا) ^(٥) ، ولعل هذا راجع إلى وسلك العربية في محاولة التخلص من توالي الأمثال في الكلمة الواحدة ، ولعل كثيراً من أمثلة المضعف قد تكون آتية من هذا النوع من البدل الذي يكون الغرض من ورائه هو التخلص من التضعيف فمثلاً « تكمكم » من « تكمم » أي لبس الكمة وهي القلنسوة ، و « تملل » على فراشة أصله « تملل » من الملة وهي الرماد

(٢) سيويه ٢/٣ .

(١) سيويه ٢/٣ .

(٣) سورة الانفال آية ٣٥ . (٤) سورة الزخرف آية ٥٧ .

(٥) سورة البقرة آية ٢٨٢ . (٦) سورة الفرقان آية ٥ . (٧) أدب الكاتب لابن قتيبة ٣٧٦ .

الحار ، و « تكرر » أصله « تكرر » من التكرير ، والغيور « المشفف » أصله المشفف من شفته الغيرة وشفه الخرن ، و كُكَبُوا من كُكَبُوا وأصله كَبَيْت الرجل على وجهه . وهذا التفسير أشبه بمسلك العربية وأقرب إلى تصرفها من التفسير الذى قدمه ولفنسون إذ يرى أن أمثال هذه الأفعال الرباعية المضعفة يحتمل « أنها كانت فى الأصل مؤلفة من حرفين اثنين ثم انتقلت فى قرون متطاولة حتى صارت أفعالاً رباعية »^(١) أو هى تطور لأفعال ثلاثية كما يرى هنرى فليش^(٢) .

وهناك ما يعرف بالقلب المكاني وهو أن ينتقل حرف مكان آخر فى الكلمة مع بقائها - بطبيعة الحال - على معناها الأصيل ، وذلك مثل « أَيْتُقْ إِنَّمَا هُوَ أَنْوُقْ فى الأصيل ، فأبدلوا الياء مكان الواو ، وقلبوا » وهناك أمثلة أخرى يسوقها الصرفيون تمثيلاً للقلب المكاني ، ويقول سيبويه « أعلم أن كل ما كان فيه قلب لا يرد إلى الأصيل ، وذلك لأنه اسم بنى

على ذلك »^(٣) . ومع أن الاسم المقلوب بنى على ذلك فإن الصرفيين ينبهون إلى أنه كان ينبغى أن يكون على ما قرروه له ، يهديهم فى ذلك أمور كثيرة وقواعد مختلفة منها الاشتقاق وتصريف الكلمة على أوجه مختلفة ، أو ورود الكلمة مصححة غير معلة مع وجود أسباب الإعلال فيها ، أو ندرة الاستعمال ، أو ما قد يترتب على عدم القلب من اجتماع همزتين فى آخر الكلمة ، أو أن يترتب على القول بعدم القلب فى الكلمة منعها من الصرف دون مقتضى ، والصرفيون يراعون القلب المكاني فى الميزان الصرفى ، يقول ابن هشام - وهم يسمون القلب المكاني التحويل - « وإذا كان فى الموزون تحويل أو حذف أتيت بمثله فى الميزان فتقول فى ناء : فَلَغَ لَأَنَّهُ مِنْ نَأَى ، وفى الحادى : عَالَفَ لَأَنَّهُ مِنَ الْوَحْدَةِ »^(٤) .

وكل أمثلة القلب المكاني يُتوقف فيها على السماع إلا مسألة واحدة وهى صوغ اسم الفاعل من الثلاثى الأجوف المهموز اللام فإن فيها خلافاً بين الخليل وغيره

(١) تاريخ اللغات السابقة : ولفنسون : ١٦ ، ١٧ .

(٢) أقطر النظرية الفصحى : ١٥٥ : ١٥٦ (ترجمة د . عبد المبد شامين) .

(٣) أوضح المالك لابن هشام ٣٧٦/٢ .

(٤) سيبويه ٣٦٦/٢ .

من النحويين إذ يرى الخليل قياسية
القلب المكاني في هذه المسألة يقول
سيبويه « وأما الخليل فكان يزعم أن قولك
جاء وشاء ونحوهما اللام فيهن مقلوبة ،
وقال : ألزموا ذلك هذا واطرد فيه ؛
إذ كانوا يقلبون كراهية الهمزة الواحدة
وذلك نحو قولهم (للعجاج) :

لا ث به الأشياء والعُبرى

وقال (لطريف بن تميم العنبري) :

فتعرفوني إننى أنا ذاكم

شاك سلاحى في الحوادث معلّم

وأكثر العرب يقول : لا ث وشاك

سلاحه ، فهؤلاء حذفوا الهمزة ، وهؤلاء

كأنهم لم يقلبوا اللام في جئت حين قالوا

ناعل لأن من شأنهم الحذف لا القلب ،

ولم يصلوا إلى حذفها كراهية أن تلتقى

الألف والياء وهما ساكنتان : فهذا تقوية

نمن زعم أن الهمزة في جاء هي الهمزة

التي تبدل من العين . وكلا القولين حسن

جميل ^(١) .

والذي أراه في مسألة القلب المكاني

أن كل بنية مما ادعى أن فيه قلبا مكانيا

ربما كانت في بدء أمرها خطأ من بعض
الناطقين ، أو محاولة من بعض الشعراء
لإقامة الوزن كما في « راء » و « رأى »
و « ناء » و « نأى » و « ساء » ،
و « سَأى » ولعل التصحيف والتحرير
قد قاما بدور كبير في هذا المجال فوجدت
بذلك صيغتان للكلمة الواحدة ، ثم
استقلت كل منهما عن الأخرى ، واستغنى
بتصارييف إحداهما عن بعض تصارييف
الأخرى في الاستعمال .

ولقد أشار سيبويه إلى أن الاسم الذي

به قلب - أى قلب مكاني - لا يرد إلى

أصله لأنه اسم بنى على ذلك من أول أمره ،

وإلى هذا ذهب كثير من أصحاب المعاجم

فعالجوا كل صيغة من هذه الصيغ بوصفها

بنية مستقلة عن الأخرى ، وبذلك يصبح

جميع هذه الأمثلة التي يقال إن فيها قلبا

مكانيا عملا معجميا لا صرفيا كأن يقول

ابن قتيبة « ومن المقلوب جذب وجذب .

واضحل الشيء واضمحل . وأحجمت

عن الأمر وأجحمت . وطمس الطريق

وطسم : إذا درس . وثنيت اللحم وثنت :

(١) سيبويه ٢٧٧/٤ ، ٣٧٨ وقارن بالمقتضب للمبرد ١/١١٥ ، ١١٦ والنصف شرح التصريف لابن

جنى ٥٢/٢ ، ٥٣ ، ٥٤ .

إذا أنتن . وأنى الشيء يأتي - مثل أتى
يأتي - وآن يئين : إذا حان . وبئر
عميقة ومعيقة . وقاع الفحل على الناقة
وقعاً عليها يقعو : إذا ضربها . وحدثت
يومنا ومجئت : إذا اشتد حره . وشفنت
وشفنت أي : نظرت . وصعق الرجل
وصعق ، وهي الصاعقة والصاقعة .
وعقاب عتنباة وعبتناة وبعقناة : وهي ذات
المخالب ، وأشاف الرجل على الشيء وأشفى
إذا أشرف . واعتام واعتى : إذا اختار .
واعتاق الأمر فلانا واعتقاه : إذا حبسه
وتبئت الشيء وبلته : قطعته . ومنه قول
السنفري :

كأن لها في الأرض نسياً تقصه

على أمهسا وإن تحدثك تبئت

أي تقطع ^(١) . وليس لهذا النوع
من التغيير علاقة قوية بما نحن بصدده
ولكن ذكرته - فحسب - استكمالاً لأنواع
التغيير في الكلمة المفردة ، ولأن بعض
أمثله - وهذا هو الأهم - قد يترتب
عليها إعلال في الكلمة مثل « قسي »
جمع قوس ، كما يرى الصرفيون .

وكل أنواع التغيير السالفة لا تعد
من التغيير الذي يتناوله علم الصرف
العربي بمفهومه المتوارث ، ولكنها
تغييرات مبثوثة في بطون كتب اللغة
العامة ، وترد لها إشارات في أمهات كتب
النحو ، غير أنها لا تفرد لها بحثاً مستقلاً
ولا تضعها في تبويب خاص ، أما التغيير
الذي تتناوله كتب الصرف فهو الذي
يندرج تحت واحد من المصطلحات
التي سأعرض لها في الفقرة التالية ،
ومن بين هذه التغييرات الإعلال والإبدال
والمقصود بالإبدال هنا الإبدال التصريفي :
لا الإبدال بمعناه العام في اللغة .

ثانياً : مصطلحات التغيير الصرفية :

لما كان المدلول العام لمصطلحي
الإعلال والإبدال داخلاً في مفهوم
« التغيير » في الكلمة الواحدة المفردة .
فإنه ينبغي الوقوف على تحديد أنواع
التغيير في الكلمة المفردة ، وبيان
ما يندرج منه تحت ظاهرة الإعلال
والإبدال ، وما لا يدخل في مباحثهما :
وشرح المقصود من كل منها على وجه
الدقة .

(١) أدب الكاتب لابن قتيبة ٢٨١ ، ٢٨٢ .

لقد كانت أنواع التغيير التي سبقت الإشارة إليها بما لا يتناوله الصرفيون تحت أبواب الصرف المعهودة ؛ وذلك لأنها - كما أشرت - لا تخضع لقاعدة مطردة ، أما المصطلحات التي تدل على تغيير في الكلمة المفردة ، أي تغيير حرف بآخر في مجال الدراسة الصرفية عند القدماء فهي :

١ - الإعلال .

٢ - الإبدال .

٣ - القلب .

٤ - التخفيف .

٥ - التعويض .

وينبغي التنبيه إلى أن هذا التغيير الذي تعبّر عنه هذه المصطلحات ليس خاصاً بنوع معين من أقسام الكلمة في العربية ، أي ليس خاصاً بالفعل وحده مثلاً أو بالاسم وحده ، بل هو عام في الأسماء والأفعال جميعاً ، وقانونه فيهما واحد .

ثم إنه قد يشترك مدلول مصطلح مع مدلول مصطلح آخر في جانب من الجوانب وينفرد كل منهما بجانب آخر ، وقد

يكون مدلولاً مصطلحين متفقين في كلمة ما ، بمعنى أن التغيير الواقع في الكلمة يصح أن يطلق عليه هذا المصطلح أو ذاك ، كما أنه قد يكون هناك تباين بين مدلولي مصطلحين في التغيير الحادث .

١ - مصطلح الإعلال :

يعرف هذا المصطلح بأنه : هو تغيير حرف العلة للتخفيف ، بقلبه أو اسكانه أو حذفه^(١) .

إذن ، مجال الإعلال هو حروف العلة (وهي الألف والواو والياء) في الكلمة الواحدة ، ومن هنا جاء اسمه ، فإذا كان في الكلمة حرف من حروف العلة المذكورة مثل : (قَوْل) ثم وجدنا هذه المادة في صيغة الماضي مثلاً (قَالَ) فقد حدث في هذه الكلمة إعلال ؛ إذ تغير حرف العلة (الواو) وصار (ألفاً) وكان هذا الفعل في الأصل (قَوْل) مع ملاحظة أن التغيير قد حدث في مكان الحرف المغير ، ولم يحدث في مكان آخر من الكلمة مثل كلمة (عِدَّة) وهي صيغة من صيغ الأصل الثلاثي (و . ع . د) وكان ينبغي - بناءً على مراعاة ترتيب

(١) انظر : حافية الصبان على الأشرف ٤ / ٢٨٠ .

الأصول في الكلمة - أن تكون (وعد)
ولكننا نلاحظ أن ثمة حرفاً قد حذف وهو
(الواو) وقد جاء عوضاً عنه حرف آخر
هو (التاء) في آخر الكلمة ، فليس هذا
إعلاقاً ، لأن حرف العلة لم يأت في نفس
مكانه حرف علة آخر ، والذي حدث
في كلمة (عدة) تعويض - كما سيأتي
تعريفه .

وما بين الإعلاق والتعويض - إذن -
تباين ، إذ ليس بينهما اتفاق في شيء ما .
ومن فهم التعريف السابق ندرك أن
التغيير في الأسماء الستة للإعراب في مثل :
جاء أخوك ، ورأيت أخاك ، ومررت
بأخيكَ ، وكذلك في المثنى وجمع المذكر
السالم مثل : حضر طالبان ، ورأيت
طالبين ، وحضر المدرسون ورأيت
المدرسين - التغيير الذي حدث في هذه
الأمثلة ليس إعلاقاً مع أن فيه حرف علة جاء
في مكان حرف علة آخر ، لأن هذا التغيير
ليس للتخفيف ، وإنما تغيير من أجل
الإعراب .

وقد قسموا الإعلاق إلى ثلاثة أنواع
هي :

٢ - مصطلح الإبدال :

مغنى الإبدال في اللغة هو جعل شيء
مكان شيء آخر بحيث يقوم المبدل
مقام المبدل منه ويغني عنه .

وقد انتقل هذا المدلول اللغوي الواسع
إلى مجال الاصطلاح الصرفي ، غير أنه
خصص بتبادل الحروف في الكلمة الواحدة
وصار الإبدال في مصطلح علماء الصرف
هو : جعل حرف في مكان حرف ،
ولا يختص بأحرف العلة ، وما يشبه
أحرف العلة^(١) سواء أكان للإدغام أم لم
يكن ، وسواء أكان لازماً أم غير لازم ،
ولابد فيه من أن يكون الحرف المبدل
في مكان الحرف المبدل منه .

إذن ، جعل أي حرف - سواء أكان
حرفاً صحيحاً أم حرف علة - في مكان
أي حرف آخر في الكلمة يعد إبدالاً ،
ومعنى هذا أن بعض أنواع الإعلاق وهو
- كما سبق تعريفه - خاص بحروف
العلة يعد أيضاً إبدالاً ؛ فمثلاً الفعل (قال)
أصله (قول) ، تحركت الواو وفتح

(١) ما يشبه أحرف العلة هو الهمزة ، على ما سيأتي بيانه .

ما قبلها فقلبت ألفا وهنا نستطيع أن نقول إنه أبدل حرف من حرف آخر ، فهذا يمكن أيضاً أن يسمى إبدالاً مع كونه من الإعلال كما رأينا ، فالإعلال والإبدال - إذن - يلتقيان في بعض الكلمات التي يحدث فيها تغيير من نوع معين وهو الإعلال بالقلب .

لكن تغييراً آخر كما في كلمة (اصطبر) - وهي فعل على وزن (افتعل) حيث أبدلت التاء طاءً لوقوعها بعد حرف من حروف الإطباق (هو الصاد) لا يمكن أن يسمى إعلالاً لأن الذي حدث هنا هو إبدال حرف صحيح من حرف صحيح آخر فليس هذا من الإعلال في شيء ولكنه إبدال فقط .

فالإبدال - إذن - قد ينفرد عن الإعلال في بعض أنواع تبادل الحروف التي تسمى الحروف الصحيحة في عرف الصرفيين العرب .

وفي كلمة مثل (يقوم) - وهي فعل مضارع على وزن (يفعل) - نلاحظ أن الميزان الصرفي لا يتطابق تماماً مع الموزون بحسب الصورة المنطوقة ، لأن الميزان الصرفي وهو « يفعل »

أوله حرف متحرك ، يليه حرف ساكن ، يليه حرف متحرك ، وأما الحرف الأخير فلا عبرة بحركته أو عدمها لأن ذلك خاضع للوقف أو الوصل ، والجزم أو غيره ، والفعل المضارع « يَقُومُ » يتتابع فيه حرفان متحركان ، تليهما الواو الممدودة وهي - في عرف الصرفيين

العرب - حرف ساكن في هذه الحال ، إذ حرف المد يعد ساكناً لديهم ، فإذا أرجعنا هذا الفعل إلى صورته الأصلية وجدناه هذه الصيغة (يَقُوم) - بإسكان القاف ، وضم الواو - إذن فقد نقلت ضمة الواو إلى الحرف الصحيح الساكن قبلها وهو القاف - على حد تعبير القدماء - وصارت الواو نخالية من الحركة أي سكنت ، وأصبح نطق الفعل (يَقُوم) بضم القاف وسكون الواو أي صيرورتها حرف مد ، فهنا تغيير قد حدث بإسكان حرف العلة بعد أن كان متحركاً ولم يحدث تبادل بينه وبين حرف آخر ، فهذا الذي حدث من التغيير ليس من الإبدال في شيء بل هو إعلال فحسب .

فإذا قرأنا في بعض كتب الصرف أن العلاقة بين الإعلال والإبدال هي علاقة

نقل حركته إلى الحرف الساكن الصحيح قبله .

٣ - مصطلح القلب :

سلك علماء الصرف في تفسير « القلب » ثلاث طرائق مختلفة هي :

(١) طريقة ابن الحاجب :

يرى ابن الحاجب أن القلب هو : جعل حرف مكان حرف العلة للتخفيف فهو - عنده - خاص بأن يكون الحرف المقلوب حرف علة ، وأن يكون القلب للتخفيف . وهو من ناحية أخرى عام في الحرف المقلوب إليه إذ لا يشترط أن يكون الحرف المقلوب إليه حرف علة أو حرفاً صحيحاً ، فمن القلب قلب الواو والياء تاءً إذا وقعتا فاء - (افتعل) مثل اتعظ واتسر ، وأصل كل منهما (أوتعظ) و (ايتسر) قلبت كل من الواو والياء تاءً وأدغمت في تاء الافتعال .

ومن القلب - على هذا التعريف - قلب الواو همزة مثل : أوأصيل (جمع واصلة) وأصلها : ووأصل ، وأجوه ، وأصلها : وجوه (جمع وجه) وأقتت ، وأصلها وقنت .

العموم والخصوص الوجيه - وهي عبارة مستعارة من المنطق - فمعنى هذا أنهما يجتمعان في شيء كاجتماعهما في نحو : قال ، باع ، صام ، قام ، سعى ، دعا ، رعى ، رمى ، إذ حدث في كل كلمة من هذه الكلمات إعلال وهو استبدال حرف علة بآخر فمثلاً كلمة (باع) أصلها (بيع) أعلت الياء وقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها - على ما سينأتي - فهذا إعلال لأن حرف علة جاء مكان حرف علة سواء ؛ وهذا التغيير نفسه يمكن أن يسمى إبدالاً ، إذ أبدل حرف من آخر ، وينفرد كل منهما في شيء آخر كما انفرد الإبدال في نحو : اصطبر وأدكر وأزدحم واضطلع وأطلع وأزدجر ، ففي كل كلمة من هذه الكلمات حدث إبدال فحسب ؛ إذ جاء حرف صحيح مكان حرف صحيح آخر كما في (ازدحم) مثلاً ، أصلها (ازتحم) أبدلنا التاء دالا للأسباب التي ستعرفها فيما بعد ، وكما انفرد الإعلال في نحو : يقوم ، يقول ، يصوم ، يميل ، يبيع ، لأنه لم يحدث في هذه الكلمات أن استبدل حرف بحرف وإنما سكن حرف العلة بعد

(ب) طريقة الرضى :

يضم العلامة الرضى الهمزة إلى حروف العلة الثلاثة (الواو والياء والألف) ، ولذلك يقول في تعريف القلب : « ولفظ القلب مختص في اصطلاحهم بإبدال حروف العلة والهمزة بعضها مكان بعض ، والمشهور في غير الأربعة لفظ الإبدال ، وكذا يستعمل في الهمزة أيضاً »^(١) .

والقلب على هذا التفسير يشمل تخفيف الهمزة في نحو : بير ، وسوتم (وأصلها سوتم) وراس ، ويخرج منه إبدال الواو والياء تاء في نحو اتعد واتسر . ويتفق القلب - بهذا المفهوم - مع الإبدال في كل ما حدث فيه إبدال حرف علة من آخر أو همزة أو عكسه - وينفرد الإبدال في نحو (اذكر) وكل تغيير في غير أحرف العلة أو الهمزة ، وذلك لأن (اذكر) أصلها : اذ تكرر (افتعل من ذكر) فبأبدلت تاء الافتعال دالا فصار الفعل : اذ ذكر ثم أبدلت الدال دالا ، وأدغمت الدال في الدال فصار إلى الصورة المنطوق بها وهي (اذكر) ، فهذا التغيير ليس في حروف العلة ، وهذا -

وليس من القلب - على هذا التعريف تخفيف الهمزة في نحو : بير وذيب وراس وفاس ، أو إبدالها ياء في مثل : خطايا لأن الحرف المقلوب هنا ليس حرف علة ، لأنه في الأمثلة المذكورة هو الهمزة ، وابن الحاجب يشترط أن يكون الحرف المقلوب حرفا من حروف العلة ليكون مما يندرج تحت مصطلح « القلب » .

وعلى هذه الطريقة تجد أن العلاقة بين القلب والإبدال هي : العموم والخصوص المطلق - وهي عبارة مستعارة أيضاً من المنطق - أي أن القلب والإبدال يجتمعان في نحو : قال وباع وكساء ورداء واتصل واتسر ، وينفرد الإبدال في نحو : (التظني) لأن الياء مبدلة من نون (لأن أصلها التظن) ، وكذلك (تقضى) لأن الألف مبدلة من ضاد (وأصلها تقضض) .

والقلب بهذا المفهوم يتفق مع الإعلال بالقلب وحده ، ولكن الإعلال بالتحذف والإسكان لا يتفقان مع « القلب » هذا المدلول .

(١) شرح الشافية : ٦٧/٣

الضرب من العلاقة يسمى في عرف المناطقة العموم والخصوص المطلق، إذ يجتمع الشيطان في أمر وينفرد أحدهما في شيء آخر.

ويتفق القلب - بهذا المفهوم أيضاً - مع الإعلال إذا كان إعلالا بالقلب في مثل : قال ورمى ، وينفرد الإعلال إذا كان إعلالا بالحذف مثل : قل وبع أو بالإسكان أو النقل مثل : يقول ، كما ينفرد القلب إذا كان بتخفيف الهمزة في نحو بير وراس ، فالعلاقة بينهما - إذن - هي العموم والخصوص الوجهي .

(ج) طريقة المتأخرين :

يرى متأخرو الصرفيين ؛ كالزمخشري وابن مالك وغيرهما أن القلب هو : جعل حروف العلة بعضها مكان بعض^(١) . وتفسير القلب بهذا لا يجعل منه تخفيف الهمزة ولا قلب حرف العلة تاء أو همزة أو غيرها من الحروف الصحيحة ، لأن تخفيف الهمزة وإبدال حرف العلة حرفاً صحيحاً يدخلان عندهم في مفهوم الإبدال .

وإذا استعرنا أسلوب المناطقة لوصف العلاقة بين القلب - بهذا المفهوم - والإبدال فإننا نقول إن العلاقة بينهما هي العموم والخصوص المطلق أي أن الكلمات : قال ، باع ، ميراث ، جيد لاهين قد حدث فيها ما يمكن أن نسميه قلباً وإبدالاً في نفس الوقت ، لكن الكلمات عليج والعشج والبرنج والصيصج في قول الراجز :

خالسى عويف وأبو عليج
المطعمان اللحم بالعشج
وبالغداة كتل البرنج
يقلع بالود وبالصيصج
(وأصل هذه الكلمات : أبو علي
حيث أبدلت الياء المشددة جيم مشددة
وكذلك الكلمات الباقية العشي والبرني
والصيصي) ، هذه الكلمات لم يحدث
فيها إلا (إبدال) فحسب ؛ أي انفرد
الإبدال عن القلب - بهذا المفهوم -
في إبدال حرف العلة حرفاً صحيحاً .

(١) انظر المفصل للزمخشري من ٣٧٤ وما بعدها ، وشرح المفصل لابن يعيش ، الجزء العاشر من ٧ وما بعدها ، وانظر أيضاً تهليل الفوائد لابن مالك ص ٣٠٠ وما بعدها .

٤ - مصطلح التخفيف :

مصطلح التخفيف خاص بتخفيف الهمزة أى تغييرها بحذفها ألبته من الكلمة أو قلبها إلى حرف من جنس حركتها وحركة ما قبلها ، أو جعلها بين بين أى بين الهمزة والحرف الذى منه حركتها .

وظاهرة تخفيف الهمزة ظاهرة لهجية مردها إلى البداوة والتحضر ، فأهل البادية يؤثرون نطق الهمزة على ما هى عليه أى يحققونها ، وأما أهل الحاضرة فإنهم يميلون إلى التخفيف من الهمزة لما فيها من الثقل ويلجأون فى ذلك إلى التخفيف .

يقول ابن يعيش : « اعلم أن الهمزة حرف شديد مستثقل يخرج من أقصى الحلق إذ كان أدخل الحروف فى الحلق :

فاستثقل النطق به إذ كان إخراجها كالتهوع^(١) فلذلك من الاستثقال ساغ فيها التخفيف وهو لغة قريش وأكثر أهل الحجاز ، وهو نوع استحسن لثقل الهمزة .

والتحقيق لغة عميم وقيس ، قالوا لأن الهمزة حرف ، فوجب الإتيان به كغيره من الحروف .

وتخفيفها بالإبدال ، والحذف ، وأن تجعل بين بين .

فالإبدال بأن تزيل نبرتها فتلين ، فحينئذ تصير إلى الألف والواو والياء على حسب حركتها وحركة ما قبلها
ولذلك كان أبو العباس^(٢) يسقطها من حروف المعجم ولا يعدها معها ، ويجعل أولها الباء^(٣) ، ويقول : الهمزة لا تثبت

(١) التهوع : تكلف التواء .

(٢) المقصود به محمد بن يزيد المبرد صاحب كتابي الكامل والمقتضب (انظر : المقتضب ١ / ١٩٢) حيث يقول المبرد : « اعلم أن الحروف العربية خمسة وثلاثون حرفاً منها ثمانية وعشرون لها صور ، والمقصد بأنها لها صور أنها لها أشكال كتابية معروفة ، مع أن حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً » انظر كتاب سيبويه ٢ / ٤٠٤) حيث يقول : فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً : الهمزة والألف والهاء والميم والحاء والنيان والحاء والكاف والقاف والضاد والجيم والشين والياء واللام والراء والنون والطاء والدال والتاء والفاء والصاد والذال والتاء والفاء والياء والجيم والواو .

(٣) نحن ننتق فى أول حروف المعجم أ (ألف) وهى يقصد بها الهمزة ، لأن الألف تذكر مرة أخرى عند (لا) ونطقها (لام ألف) انظر سر الصناعة لابن جنى ٤٦ / ١ .

على صورة واحدة ، ولا أعدها مع الحروف
التي أشكالها معروفة محفوظة^(١) .

والإبدال ، وقد اتجه بعض الدارسين
المعاصرين إلى دراستها دراسة خاصة^(٢) .

٥ - مصطلح التعويض :

التعويض من التغييرات التي تحدث
في الكلمة المفردة ، والمعنى اللغوي للفظ
التعويض ؛ هو جعل الشيء خلفا عن غيره .
وهذا المعنى اللغوي نفسه هو الذي انتقل
إلى مجال الاصطلاح الصرفي ، غير أنه
يخصص بتعويض الحروف في الكلمة
المفردة .

وللصرفيين في تفسير التعويض
أو تعريفه رأيان : أولهما ما أشار إليه
ابن يعيش قائلا : إن العوض أو التعويض
هو « أن نقيم حرفا مقام حرف في غير
موضعه نحو تاء عدة وزنة وهمزة ابن
واسم^(٤) ولا يقال في ذلك بدل إلا تجوزا
مع قلته^(٥) ، فالشرط المشترك هنا هو
أن يكون حرف العوض في غير مكان

وأما الحذف فأن تسقطها من اللفظ
ألبته .

وأما جعلها بين بين أي بين الهمزة
والحرف الذي منه حركتها ، فإذا كانت
مفتوحة تجعلها بين الهمزة والألف ،
وإذا كانت مضمومة بين الهمزة والواو ،
وإذا كانت مكسورة بين الياء والهمزة^(٢) .

ولا يشترك مصطلح التخفيف -
إذن - مع المصطلحات الأخرى الدالة
على التغيير إلا مع الإبدال عندما يكون
تخفيف الهمزة بإبدالها حرف مد مثل :
راس وبير ولوم .

ومهما يكن من أمر فإن تخفيف الهمزة
له قواعد خاصة به تصف أحكامه ،
ويدرسها الصرفيون في غير بابي الإعلال

(١) اعترض ابن جني على أبي العباس المبرد في رأيه هذا بأن جميع الحروف إنما يجب إثباتها بالنظر إلى
كونها أصواتا منطوقة ملفوظة ، ولا شك أن النطق موجود قبل الخلد ، وانقلاب الهمزة لا ينشأ كونها حرفا مستقلا
لأن غيرها من حروف الإبدال ، والإعلال ينقلب ولا يخرجها ذلك عن كونها حروفا . (انظر سر صناعة الاعراب
٤٨ - ٤٩) .

(٢) شرح المنفصل لابن يعيش ١٠٧/٩ (بتصرف يسير جدا) وانظر أيضا شرح الشافية ٣٠/٢ .

(٣) النظر الدراسة التي قام بها الدكتور عبد الصبور شاهين عن الهمزة في كتابه (القراءات القرآنية في ضوء

علم اللغة الحديث) .

(٤) بناء على أن كلمة اسم مشتقة من السمو (س . م . و) .

(٥) شرح المنفصل ٧/١٠

منه ضعيف وان اشتهر عند الكثيرين
كما يقول بعض الدارسين .

والرأى الآخر هو أن نقيم حرفاً مقام
حرف آخر في الكلمة ، ويجوز أن يكون
الحرف المعوض في غير مكان المعوض
منه كالسابق ، ويجوز أن يكون المعوض
في مكان المعوض منه كالهزمة في كلمة
(اسم) إذا قيل أنها مأخوذة من مادة
(وسم) .

والتعويض - على الرأى الأول وهو
المشهور - ليس من الإعلال ولا الإبدال
في شيء ، وعلى الرأى الثاني يمكن أن
يندرج تحت الإبدال بمعناه الواسع .

بعد عرض هذه المصطلحات التي
تطلق على التغيير الذي يحدث في الكلمة
المفردة نرى أن التخفيف والتعويض
كثيرهما ليسا داخليين فيما نحن بسبيله
لأنهما يدوران في غير باب الإعلال
والإبدال .

الحرف المعوض عنه ، فإذا نظرنا
في كلمة (زينة) نجد أن التاء فيها عوض
عن الواو ، لأن هذه الكلمة من مادة
(وزن) ووزنها الصرفي هو (علة) لأن
التاء حذفت وهي الواو ، وقد عوض
عنها التاء في آخر الكلمة ، فلما حذفت
فاء الكلمة عوض عنها حرف آخر هو
التاء في آخر الكلمة أي في غير الموضع
الذي كان فيه الحرف المحذوف وكلمة
(ابن) أصلها (بنو) بدليل أنك إذا
نسبت إليها قلت : بنوى ، وإذا صغرتها
قلت (بُنى) وأصلها بُنْيُو فاجتمعت
الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون
فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء
فصارت (بُنى) . ومعنى هذا أن الأصل
المحذوف يرد عند بعض التصاريف ،
فلما حذفت لام الكلمة وهي الواو عوض
عنها الهزمة في أول الكلمة أي في غير
الموضع الذي كان فيه الحرف المحذوف .
وهذا الاتجاه الذي يشترط جعل
التعويض في غير مكان الحرف المعوض

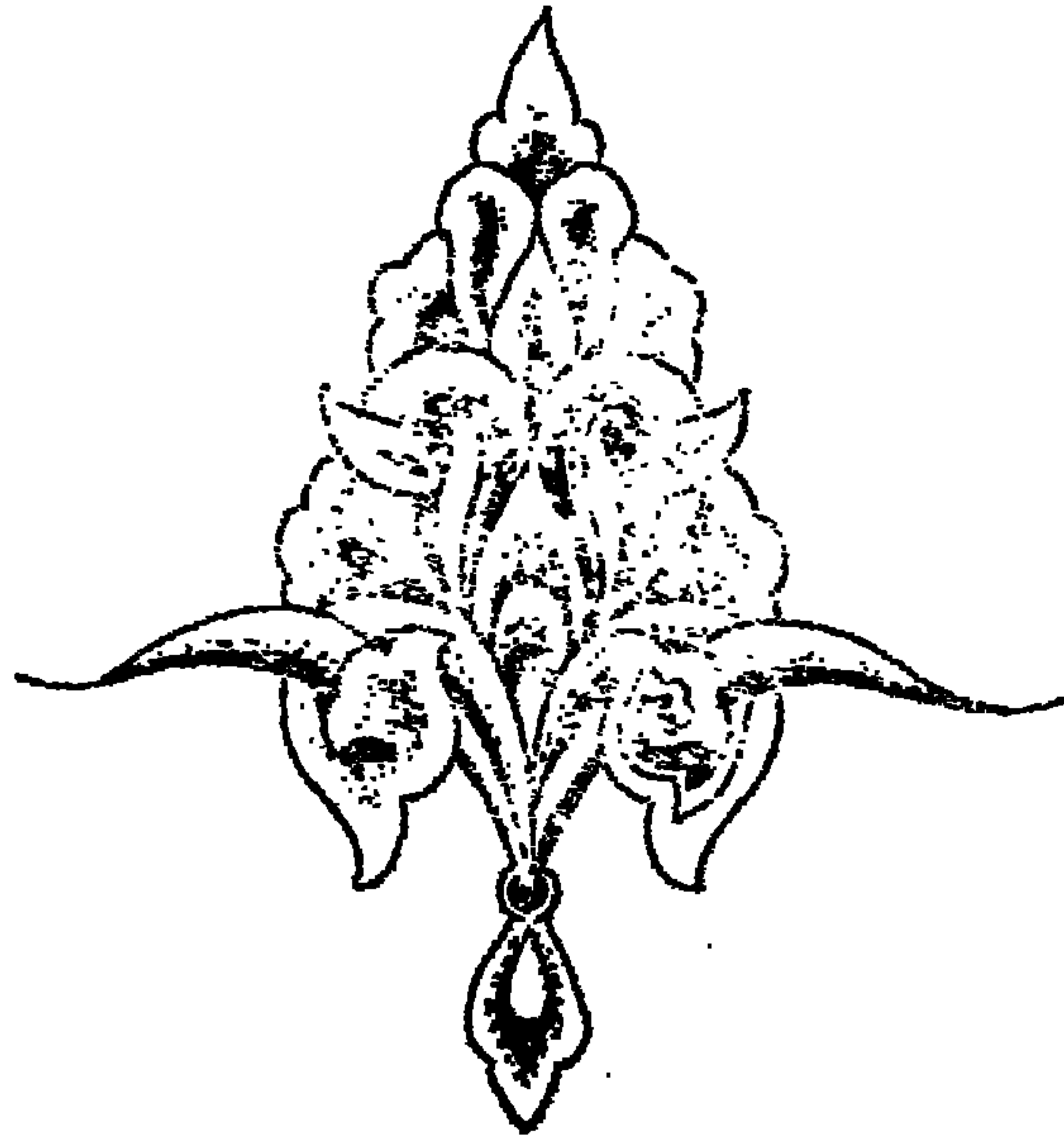
(١) يلاحظ أنه عند وزن الكلمة التي حدث فيها تعويض وزناً صرفياً يعامل الحرف المعوض به معاملة أحرف
الزيادة فيقابل بتظيره في الميزان ، فثلاث كلمة (علة) نجد أن وزنها الصرفي هو (علة) فالتاء - وهي عوض عن الواو
المحذوفة التي هي فاء الكلمة توصلت بتاء زائدة ، وحذف ما يقابل الواو في الميزان وهو الفاء .

ويبقى بعد ذلك ثلاثة مصطلحات هي : الإعلال والقلب والإبدال ، وسوف نساك مع هذه المصطلحات مسلكا لا يتصد به إلا التخفيف فحسب ومحاولة التيسير من أجل الدراسة ، وأود أن نصطليح على أن كل تبادل أو تغيير يطرأ على أحرف العلة الثلاثة ومعها الهمزة نسميه إعلاالا ، فالإعلال - إذن - بناء على ما نريد أن نصطليح عليه في دراستنا - هو كل تغيير يقع بين أحرف العلة والهمزة على أن تكون الفروق بين هذه المصطلحات واضحة كما ذكرنا من قبل ، كما أنه

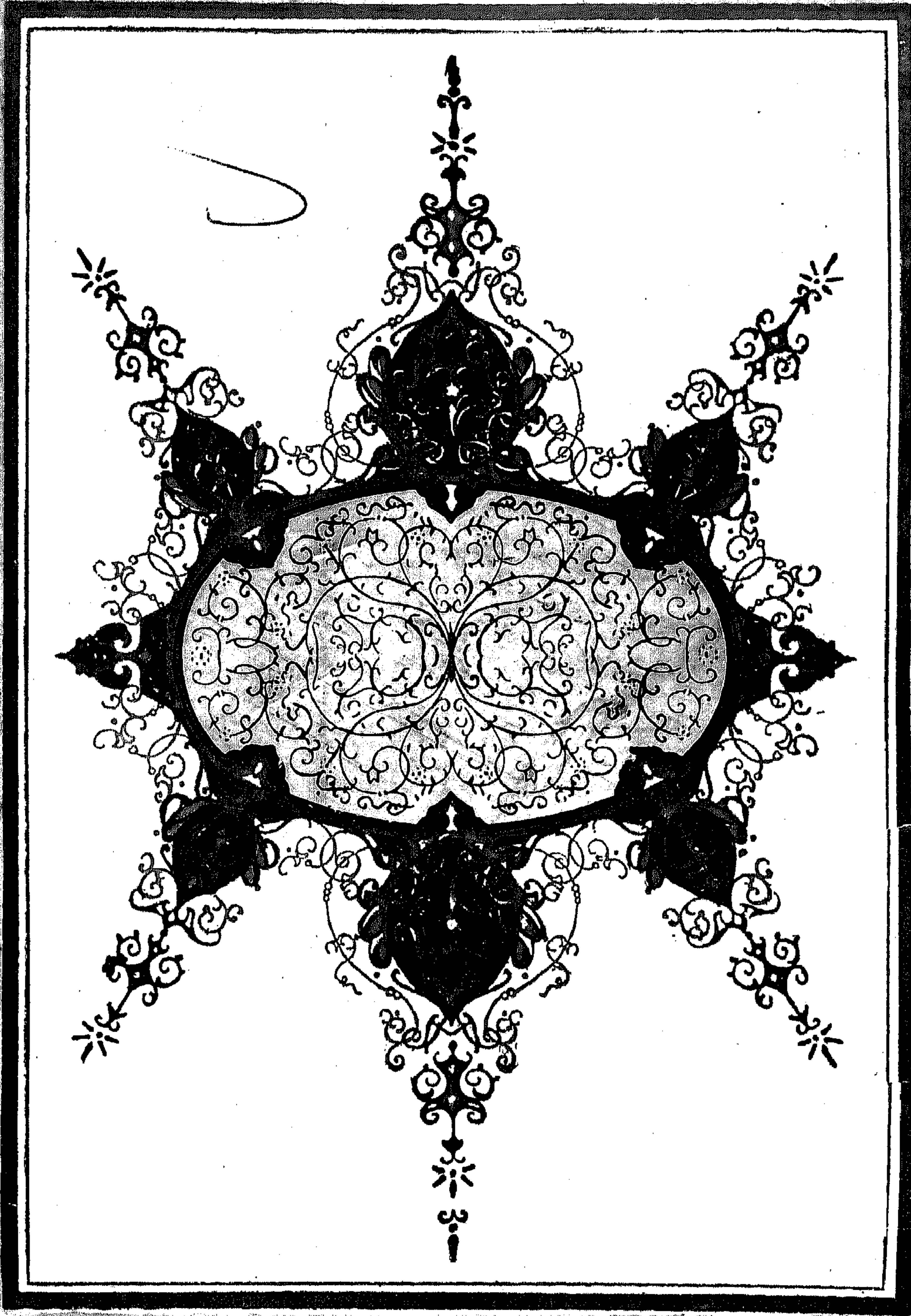
إذا قلت في (قائم) مثلا : أن أصلها (قاوم) قلبت الواو همزة يكون مقصودنا أن هذا ضرب من الإعلال .

وأما مصطليح الإبدال فسوف نخصمه لكل تبادل يقع بين الحروف الصحيحة بعضها مع البعض الآخر أو بين الحروف الصحيحة وحروف العلة ، ومرة أخرى أقول إن هذا ليس إلا ضربا من التنظيم يقصد به التيسير مع معرفتنا بالفروق بين هذه المصطلحات وقد سبق شرحها .

محمد حماسة عبد النظيف
مدرس النحو بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة



مجلة مجمع اللغة العربية



الجزء الثامن والأربعون
المحرم ١٤٠٢ هـ
نوفمبر ١٩٨١ م

ظاهرة الإبدال والإبدال في العربية بين القصار والمحبين (٢)

للكتور محمد حماسة عبد اللطيف

يخضع لقوانين صوتية خاصة ، وهذا النوع تنطبق قوانينه على اللغة المشتركة (١) كلها ولذلك يمثل فيها ظاهرة تستحق الدراسة ، وقد حدده الرضى فيما نقله عنه الأشموني بأنه هو « ما لم يبدل أوقع في الخطأ أو مخالفة الأكثر ، فالموقع في الخطأ كقولك في : مال : مول ، والموقع في مخالفة الأكثر كقولك في سقاعة : سقاية (٢) ».

والحروف التي يقع فيها هذا النوع ثمانية أحرف هي : الهمزة والواو والألف والياء ، والداد والطاء والتاء والميم . وقد جمعها ابن مالك في كتابه تسهيل الفوائد في قوله « طويت دائما (٣) » ووصف هذه الحروف بأنها ضرورية للتصريف ، أي أنها هي التي تقع

(١) « اللغة المشتركة » مصطلح بين دارسي اللغة المحدثين يقصد به اللغة التي نزل بها القرآن الكريم ، وقيل بها الشعر الجاهلي وهي اللغة التي يفهمها كل عربي من قبيلة قد تتخاطب بلهجة تتفق أو تختلف مع اللهجة الأم أي اللغة المشتركة .

(٢) انظر : شرح الأشموني ٤-٢٨٣ .

(٣) انظر : تسهيل الفوائد ص ٣٠٠ وقد أشار ابن مالك مرة أخرى إلى هذه الحروف بعبارة زاد فيها الماء وذلك في ألفيته الشهيرة إذ يقول : « أحرف الإبدال هدأت موطيا » وذلك لأن الماء تبدل من التاء في الوقف ، فإذا وقفت على كلمة مثل : فاطمة ومسلمة ومجتهدة إلى آخره قلبت تاء التانيث في الوقف ماء ، ومجال دراسة هذه الحالة هو باب الوقف .

أنا :

حروف الإبدال والإبدال :

إبدال الحروف بعضها من بعض - بمعناه الواسع - يقع على أنواع مختلفة يمكن أن نصنفها على الوجه الآتي :

١- الإبدال التصريفي .

٢- الإبدال اللهجي .

٣- الإبدال الشاذ .

٤- إبدال الضرورة الشعرية .

وكل منها في حاجة إلى شيء من التفصيل على أن الذي يعنينا من هذه الأنواع هو النوع الأول أي البديل التصريفي وما هي هذه الأنواع :

(١) الإبدال التصريفي :

وهو الذي تبدل الحروف فيه بعضها من بعض لعل تصريفية ، أي أن البديل فيها

التصريفية الخاصة بهذا النوع من أنواع الإبدال إنما هي لوصف خصائص هذه الظاهرة فتعين المتكلم بالعربية على تفسيرها، وتعين المتعلمين لها على كيفية النطق وإجادتها.

(ب) النوع الثاني هو ما يمكن أن يسمى « الإبدال اللهجي » :

ونقصد به ذلك النوع الذي لا يخضع لقاعدة تصريفية في اللغة المشتركة ، بل يخضع لمادة نطقية خاصة بأبناء لهجة معينة ويترد في هذه اللهجة المعينة دون أن يتمكن من التسرب إلى مستوى اللغة المشتركة بل يظل مقصورا على استعمال هذه اللهجة فحسب.

ومن هذا النوع إبدال الياء المشددة جيا في الوقف كقول الراجز :

خَالِي عُوَيْفٌ وَأَبُو عِلِجٍ
المطعمان اللحمَ بالعَشِجِ
وبالغداة كتل البرنِجِ
يُقْتَلَعُ بِالوَدِّ وبالصَيْصِجِ^(٢)

وهذه الظاهرة - وأغنى بها إبدال الياء المشددة جيا - من خصائص لهجة « قضاة » وتسمى « العجعة » أو « عجة قضاة » وربما أبدلوا الحيم من الياء في غير الوقف كقولهم في « الأيئل » : الأجل ، وقد يبدلون

تحت طائلة القواعد الصرفية بمعنى أن يقال مثلا : إذا وقعت تاء الافتعال بعد حرف من حروف الإطباق قلبت طاء مثل اصطبهر فهذه قاعدة عامة لا تتخلف في كل صيغ الافتعال ، وكان يقال مثلا : إذا وقعت الواو أو الياء عينا لاسم فاعل فعل ثلاثي أعلنت في ماضيه قلبت همزة مثل : قائل وبائع ، فهذه أيضا قاعدة لا تتخلف في كل اسم فاعل توافر في ماضيه هذا الشرط ، وهكذا :

ويستطيع المتكلم باللغة أن ينطق بكل ما حدث فيه هذا الضرب من الإبدال أو الإعلال دون أن يقوم في نفسه سببه أو يعرف عانه ، لأنه ينطق باللغة على عادته وكما سمعها ، والذين استخلصوا هذه القواعد هم الصرفيون ، والغرض من هذه القواعد - كما يقول أبو علي الفارسي - إنما هو ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها ويستوى من ليس بفصيح ومن هو فصيح^(١).

وبيان ذلك أن المتكلم بالعربية إذا صاغ اسم الفاعل من قام قال : قائم ، ولكن غير المتكلم بها ممن يأولون تعلمها لا يجرى ذلك على لسانه دون أن يتعلم أن عين اسم الفاعل إذا كانت واو أو - كما في هذا الفعل - تقلب همزة ، فالقواعد

(١) ابن جني : المنصف شرح التصريف ٢٧٩/١ .

(٢) أبو عليج : أبو علي ، العشي ، البرنج : البرني نوع من التمر ، الصيصج : الصيصي ، وهو قرن

البقر ، والكتل : جمع كتلة وهي القطعة المجتمعة .

الياء غير المشددة جيا أيضا كقول الراجز:

لاهُمَّ إِنْ كُنْتَ قَبَلْتَ حَجَّجْتُ
فلا يزال شاحجٌ بأُتَيْكَ بِيَجُ
أَقْمَرُ نَهَاتٍ يَنْزِي وَفَرَّجِجُ (١)

فالياء في كل من: «حججى ووفرقي وبنى»
غير مشددة لأنها ياء المتكلم ومع ذلك أبدلت
جيا .

ومن هذا النوع من الإبدال اللهجى
«العنعنة» فى لهجة قيس وتميم ، وهى إبدال
الهمزة المبدوء بها عينا ، فيقولون فى إنك عنك
وفى أسلم : عسلم ، وفى أذن : عذن .

ومن هذا النوع «الفحفة» فى لغة هذيل
وهى جعل الحاء عينا فى هذه اللهجة ، وقد
قرئ قوله تعالى : «حتى حين» على لهجتهم
«عنى عين» ولعل هذا ضرب من المبالغة
فى نطق الحاء ، لأن العين أدخل فى الحلق
من الحاء .

ومن ذلك أيضا «الكشكشة» فى لهجة
تميم وهى إبدال كاف الخطاب للمؤنثة
شينا كقولهم فى خطاب المؤنثة المفردة :

ما الذى جاء بش ؟ يريدون : بك ، وقراءة
بعضهم (قد جعل ريش تحتش سرياً (٢)) .

ومن ذلك أيضا «الكسكسة» فى لهجة
بكر وهم يبدلون كاف الخطاب للمؤنثة
سينا كقولهم فى خطاب المؤنثة : أبوس
بدلا من : أبوك ، وفى أمك يقولون : أمس .

وهذا الضرب من الإبدال اللهجى كثير
متعدد وليس هنا مجال دراسته أو عرضه (٣)
لأن هذا النوع - كما يقول الرضى - «جدير بأن
يذكر فى كتب اللغة لا فى كتب التصريف» (٤)
فليس هذا النوع - إذن - من مباحث الإبدال
التصريفى الذى نحن بصدد دراسته .

(ج) والنوع الثالث هو الإبدال الشاذ :

وهذا النوع مثل سابقه من حيث إنه
لا يخضع لقاعدة تصريفية خاصة بمعنى أنه
لا يمكن معه القول بأنه كلما كان كذا كان
كذا ، غير أنه لا يرتبط باستعمال لهجى خاص
أى أن كتب اللغة لم تنقله لنا بوصفه
استعمالا للهجة قبيلة مخصوصة ، ولذلك
فهو لا يطرد فى بابيه بل يتوقف فيه على
حدود ما ورد ، ولا يمكن القياس عليه أو
التوسع فيه .

(١) الشاحج : البغل ، الأقمَر : الأبيض ، النهات : الصياح والنهاق ، ينزى : يحرك ، والوفرة : شعر
الرأس إذا بلغ شحمة الأذن .

(٢) الآية ٢٤ من سورة مريم (فناداها من تحتها ألا تحزنى قد جعل ربك تحتك سريا) أنظر فقه اللغة للثعالبي
١١٤ ، ١١٥ (الطبعة الأولى سنة ١٩٢٣ م) وشرح الأشموني ٢٨٢/٤ .

(٣) أنظر : سر الصناعة ٢٣٤/١ المزهر للسيوطى ٢٢١/١ ، والصاحبى لابن فارس ص ٢٧/١٩ ولهجات
العرب للمرحوم أحمد تيمور اللوقوف على عدد من هذه اللهجات .

(٤) أنظر هذه العبارة - وقد نقلها الأشموني من شرح الكافية للرضى - فى الأشموني ٢٨٢-٤ .

(د) النوع الرابع فهو ابدال الضرورة الشعرية :

وهو الذى يقع فى الشعر من أجل إقامة الوزن أو القافية ، ويلاحظ أن الأمثلة التى ساقها الصرفيون فى هذا المجال يقع فيها الإبدال فى الحرف الأخير من الكلمة بأن يبدل ياء ، وذلك كما فى قول النمر بن تولىب الشكرى :

لها أشارير من لحمٍ تتمره
من الثعالى ووخزٌ من أرائبها
فقد أبدل من الياء فى كلمة الثعالب ياء
ومن الياء فى كلمة أرائبها ياء كذلك ،
وقد أبدلت العين من كلمة « الضفادع »
ياء فى قول الشاعر :

ومنهل ليس له خوارقُ

ولضفادى جمة نقائق

وقد أبدلت الحروف الأخيرة من الكلمات :
الثالث والخامس والسادس ياء فى الشواهد الآتية :

قد مرّ عامان وهذا الشألى

وأنت بالهجران لا تُبألى

وقول الآخر :

مضت ثلاث سنين منذ حلّ بها

وعام حلتْ وهذا التابع الخامى

ومن ذلك إبدال اللام من النون فى كلمة أصيلان فى مثل قول النابغة :

وقفت فيها أصيلانا أسائلها

عيّت جورابا وما بالربع من أحد

يقول سيبويه « وقد أبدلوا اللام من النون وذلك قليل جدا ، قالوا : أصيلا ل وإنما هو أصيلا ن » (١) :

ومن ذلك إبدال اللام من الضاد فى قول منظور بن حبة الأسدى :

لما رأى أن لا دعة ولا شبع

مال إلى أرطاة حقف فالطجع

وأصل « فالطجع » : فاضطجع ، أبدلت الضاد لاما إبدالاً شاذاً .

من ذلك إبدال الهمزة هاء كقولهم هياك فى إياك ، و « لهنك قائم » فى « لإنك قائم » (٢) ، وهرقت الماء فى : أرقت الماء وهردت الشيء فى أردت الشيء ، وهرحت الدابة فى أرحت الدابة ، يقول سيبويه : « وقد أبدلت (الماء) من الهمزة فى هرقت وهرمت وهرحت الفرس تريد أرحت » ويقول أيضا : « ويقال إياك وهياك » (٣) .

(١) سيبويه : ٢-٣١٤ .

(٢) فى مثل هذا التركيب تتأخر اللام إلى خبر إن وتسمى اللام المزحلقة ، ولكنهم لم يبالوا بهذا لاختلاف الصورة فى « لهنك قائم » .

(٣) سيبويه ٢-٣١٣ .

وقول الآخر :

إذا ما عُدَّ أربعة فسأل

فزوبك خامس وأبوك سادى^(١)

واعتبار هذا النوع من إبدال الضرورة الشعرية هو رأى سيبويه وبعض النحاة الذين اتبعوه ، ويفسر سيبويه ذلك بأن الشاعر احتاج في قوله :

ولضفادى جمعة نقانق

إلى حرف يكون ساكنا من أجل إقامة الوزن ولما كانت العين في كلمة (ولضفادى) لا يصح أن تكون ساكنة ، لأنها ليست في الوقف ، بل يجب أن تكون هنا مجرورة فقد أبدلها الشاعر ياء ، لأنها حرف يمكن أن يكون ساكنا^(٢) ، ويقول المبرد : «واعلم أن الشعراء إذا اضطروا إلى إسكان حرف مما هو متحرك فلم يصلوا إلى ذلك أبدلوا منه الياء إن كانت قبله كسرة ، لأن الياء إذا كانت كذلك (أى قبلها الكسرة) لم تحرك فيسلم الإعراب ويصح الوزن^(٣)»

ويرى بعض النحاة أن هذا النوع ليس من الإبدال للضرورة الشعرية ، بل هو من الترخيم في غير النداء للضرورة .

ويرى فريق ثالث أن هذا النوع ليس من إبدال الضرورة الشعرية وليس من الترخيم

في غير النداء للضرورة، ولكنه من « البديل غير المقيس» أى من البديل الشاذ فهم بذلك يدرجون هذا النوع تحت النوع السابق : ويرى فريق رابع أن هذه الكلمات صيغ مستعملة بجوار الصيغ الأخرى فكل من الثالث والثاني ، والخامس والرامي ، والسادس والسادى كلمة مستعملة جنب الأخرى ، دون أن يكون ثمة بدل ومبادل منه، ولعل الإبدال كان في فترة سابقة، بحيث نسيت ولا يمكن معها أن تعد إحداهما أصلا والأخرى فرعاً، وإلى هذا رأى ذهب ابن السكيت^(٤) ، ولذلك عدّه ابن سيده في الخصاص^(٥) لغة .

ولعلك قد أدركت بعد عرض هذه الأنواع الأربعة من الإبدال أن النوع الأول منها وهو الإبدال التصريفي هو الذى يندرج تحت طائفة علم الصرف ، ولذلك يجب الرجوع إليه مرة أخرى لتتعرف حروفه التى يقع فيها هذا النوع من الإبدال ونحاول أن ندرس خصائصها .

أولاً : حروف الإعلال :

بالتعريف الذى سنأخذ به فى الإعلال تكون حروف الإعلال هى : الألف والواو والياء والهمزة .

وللصرفيين العرب نظرة خاصة إلى الهمزة إذ يلحقونها بأحرف العلة الثلاثة ، فهم

(١) انظر هذه الشواهد فى المفصل للزخشرى ٣٦ وما بعدها وجمع الموامع للسيوطى ١٥٧/٢ .

(٢) انظر سيبويه ٣٤٤/١ . (٣) المقتضب للمبرد : ٢٤٧/١ .

(٤) انظر إصلاح المنطق ٣٠١ . (٥) أنظر : الدرر اللوامع ٢١٢/٢ . (٦) سيبويه ١٦٥/٢ .

في الألف مخالف للصوت الذي يجري في الياء والواو ، والصوت الذي يجري في الياء مخالف للصوت الذي يجري في الألف والواو ، والعلّة في ذلك أنك تجدد الفم والحلق في ثلاث الأحوال مختلف الأشكال .

أما الألف فتجد الحلق والفم معها منفتحين غير معترضين على الصوت بضغط أو حصر . وأما الياء فتجد معها الأضراس سفلا وعلوا قد اكتنفت جنبتي اللسان وضغطته ، وتفاج (أي تباعد) الحنك عن ظهر اللسان ، فجرى الصوت متصعبا هناك ، فلأجل تلك الفجوة ما (٢) استطال .

وأما الواو فتتضم لها معظم الشفتين وتُدعُ بينهما بعض الانفراج ليخرج فيه النفس ويتصل الصوت .

فلما اختلفت أشكال الحلق والفم والشفتين مع هذه الأحرف الثلاثة اختلف الصدى المنبعث من المصدر (٣) .

فالأصوات الثلاثة مخرجها واحد وصفاتها متقاربة ، والهمزة أخت لها كما يقرر سيديويه ولهذا السبب ساغ البديل بينها ، وسوف نحاول أن نتناول كل واحد منها على حدة .

يقولون إنها أخت لحروف العلة اللاتي هن أمهات البديل والزوائد وكان الخليل بن أحمد يسميها الحروف الهوائية ويقول سيديويه : « فأبدلوا هذه الحروف التي منها الحركات لأنها أخوات ، وهي أمهات البديل والزوائد ، وليس حرف يخالو منها أو من بعضها ، وبعضها حركاتها ، وليس حرف أقرب إلى الهمزة من الألف ، وهي إحدى الثلاث ، والواو والياء شبيهة بها أيضا مع شركتهما أقرب الحروف منها (١) ونص سيديويه يجعل هذه الأصوات الأربعة (الألف والواو والياء والهمزة) أخوات ولعل هنا ما يسوغ البديل بينها .

والواو والياء والألف تسمى حروف المد واللين ، وهي متقاربة المخرج ، إذ ينطلق في نطقها الهواء خارجا من الرئتين لا يعترضه شيء ولا يشكل نطق كل منها إلا حركة الفم ، ويمكن مع التراخي بعض الشيء في نطق إحداها أن تتحول إلى الأخرى يقول ابن جنى في وصف مخرج هذه الأحرف الثلاثة : « والحروف التي اتسعت مخرجها ثلاثة : الألف ثم الياء ثم الواو ، وأوسعها وألينها الألف ، إلا أن الصوت الذي يجري

(١) أنظر العين ٦٤/١ .

(٢) (ما) هنا زائدة ، ويكرر هذا في أسلوب ابن جنى .

(٣) ابن جنى : سر الصناعة ٩٤٨/١ .

١ - الألف :

صوت الألف لا يكون إلا حرف مد ، ولا يقبل الحركة بحال ، لأنه هو نفسه - كما يرى علماء اللغة المحدثون والقدماء أيضا - فتحة طويلة هـ

والصرفيون العرب يرون أن الألف حركة طويلة ، وذلك لأنهم يقولون إن الحركات (الفتحة والكسرة والضمة) أبعاض حروف المد واللين ، غير أنهم لا يعاملونها على أنها كذلك ، وذلك لأن الطبيعة الاشتقاقية للغة العربية ، وبناء الكثير من كلماتها على أصول ثلاثية قد تكون الألف واحدا منها ، وصيرورة هذه الألف في تقلبيات الكلمة إلى واو أو ياء تجعل من الصعب القول بأن حروف المد واللين لا تكون إلا حركات في حالة كونها مدودة ، فإذا قلنا مثلا : إن (باع) مكونة من مقطعين :

ب + فتحة طويلة + ع + فتحة قصيرة

فإن هذا - مع صحته صوتيا - يصطدم مع التقلبيات الأخرى مثل : البيع والبيع ، والبيع ، والبائع ، وبيع ، وتبائع ، وبياع ، ومبياعة وغيرها من الصيغ المأخوذة من مادة (البيع) أو من الجذر الثلاثي (ب ، ي ، ع) هـ

نحن - إذن - مضطرون أمام هذه الخاصية الاشتقاقية لما يسمى بالأسرة اللغوية

للجندر وتفريعاته في اللغة العربية أن نقول إن الألف الموجودة في (باع) ليست إلا أصلا من أصول الكلمة وهي منقلبة عن ياء ، ولا تكون الألف نفسها أصلا من أصول الكلمة فإذا وجدت أصلا في كلمة ما ، فإنها حينئذ تكون منقلبة عن واو أو عن ياء ، فالألف في نحو : قال ، صام ، قام ، طال ، طاف ، راح ، صال ، جال ، أصلها الواو : والألف في نحو : باع ، سال ، مال ، بات ، صار ، جاء أصلها الياء :

والألف في نحو : دعا ، دنا ، رجا ، سما ، نما أصلها الواو هـ

والألف في نحو : سعى ، رعى ، بنى ، هذى أصلها الياء هـ

وقد انقلبت الواو والياء في كل هذه الكلمات ألفا ، لأن الواو حرف من حروف المادة المعجمية لكل الكلمات التي يرى الصرفيون أن الألف منقلبة عنها فيها ، وكذلك الياء هـ

وبخلاصة هذا كله أن الألف في نظر علماء الصرف قد تكون أحد أصول الكلمة غير أنها تكون منقلبة عن ياء أو عن واو ، وقد تكون زائدة في مثل : قاوم وساوم وبيع وقائم الخ ، ولا يمنعهم هذا من النظر إليها على أنها فتحة طويلة أخذت منها الحركة القصيرة وهي الفتحة لأن الحركات أبعاض حروف المد واللين ،

فالفتحة بعض الألف ، والكسرة بعض الياء والضمة بعض الواو وقد كان متقدما. والنحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة والضمة الواو الصغيرة وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة (١).

٢ ، ٣ - الواو والياء :

للواو والياء حالتان :

أولاهما : أنهما قد يكونان حركتين طويلتين كما في : أدعو وأرجو ونسمو ونشكو ويرى ويجرى ويهدى والداعى والقاضى فكل من الواو والياء في هذه الأمثلة عبارة عن حركة طويلة فالواو ضمة طويلة ، والياء كسرة طويلة ، ولا فرق بين الكسرة القصيرة والكسرة الطويلة إلا كمية الطول ، وكذلك لا فرق بين الضمة القصيرة والضمة الطويلة إلا كمية الطول فحسب .

ثانيهما :

هى أن كلا من الواو والياء قد تعامل معاملة الأصوات الصامتة وذلك إذا تحركتا في مثل ولد ، ويكتب فكل من الواو والياء في المثال المذكور قائم بوظيفة يقوم بها الصوت الصامت فليست كل منهما في مثل المثال المذكور (حرف مد) أو حركة طويلة ومما يؤيد أن الواو والياء

في هاتين الكلمتين (ولد - يكتب) وأمثالهما تؤديان وظيفة الأصوات الصامتة أنهما - كالأصوات الصامتة تماما - متبوعتان بحركات ؛ أى أن الواو محركة بالفتحة وكذلك الياء فلا يمكن عددهما هما أنفسهما حركات في هذا المثال :

فإذا تحركت الواو والياء في مثل ولد ، وعد ، وثب الخ ويكتب ، يترك الخ ، وكذلك إذا وقعتا ساكنتين في مثل حوض ثوب وبيت وغيظ فإنهما يكونان من الأصوات الصامتة ، يقول الدكتور كمال بشر : « ومعنى هذا أن الواو والياء في اللغة العربية من الأصوات الصامتة في سياقين صوتيين معينين هما :

١ - إذا أتبعتهما الواو والياء بحركة من أى نوع (أى إذا حركت كل منهما) :

٢ - إذا وقعتا ساكنتين وقبلهما فتحة ؛ ولكن يجب ألا ننسى أنهما في هاتين الحالتين لهما شبه نطقي بالحركات كما أن لهما شبا وظيفيا بالأصوات الصامتة - من جهة أخرى - ولهذا يطلق عليهما العلماء في هاتين الحالتين « أنصاف الحركات » ويرى الدكتور بشر أنه من الممكن أن يسميا أنصاف صوامت أيضا ولكن المصطلح الأول أولى لشهرته في الدراسات اللغوية وهو أيضا ما تعارف عليه الدارسون (٢) .

(١) انظر سر صناعة الإعراب لابن جني ١٩/١ .

(٢) انظر د . بشر : علم اللغة العام : الأصوات ٨٥ ، ٨٦ .

وسواء أكانت الواو والياء من الصوامث أم من الحركات فقد هيأتهما طبيعتهما الصوتية إلى إمكان التبادل بحيث تتحولان في سياقات صوتية مختلفة إلى بعضهما أو إلى الألف أو الهمزة وفقاً للتناسق الصوتي على ما سنرى فيما بعد.

٤ - الهمزة :

سبق لنا طرف من آراء النحاة القدماء في الهمزة ، فبعضهم يرى الهمزة أختاً لحروف العلة ، ونود أن نذكر هنا أن الخليل ابن أحمد يرى أن الهمزة حرف علة (١) أو هي شبيهة بحروف العلة ، ولذلك عندما تخفف تصير إلى أحاد حروف العلة .

وصوت الهمزة ينتج من انطباق الوترين الصوتيين « الغشائين » والغضروفين الهرمين في الخنجرة انطباقاً كاملاً وشديداً بحيث لا يسمح للهواء بالمرور مطلقاً فيحتبس داخل الخنجرة ثم يسمح له بالخروج على صورة انفجار .

يقول سيوييه عن الواو والياء والألف « وهذه الحروف غير مهموسات وهي حروف لين ومد ومخارجها متسعة لهواء الصوت وليس شيء من الحروف أوسع مخارجها منها ولا أمد للصوت ، فإذا وقفت عندها لم تضمها بشفة ولا لسان ولا حلق كضم غيرها فيهوى الصوت إذا وجد متسعاً حتى ينقطع آخره في موضع الهمزة ، وإذا

تفطنت وجدت مسن ذلك ، وذلك قولك ظلموا ورموا وعمى وحسبلى .

وزعم الخليل أنهم لذلك قالوا ظلموا ورموا فكتبوا بعد الواو ألفاً ، وزعم الخليل أن بعضهم يقول رأيت رجلاً فيهمز وهذه حُبالاً وتقديرهما رجلع وحباع ، فهمز لتقرب الألف من الهمزة حيث علم أنه سيصير إلى موضع الهمزة فأراد أن يجعلها همزة واحدة ، وكان أخف عليهم . وسمعناهم يقولون : هو يضربها فيهمز كل ألف في الوقف كما يستخفون في الإدغام فإذا وصلت لم يكن هذا ، لأن أخذك في ابتداء صوت آخر يمنع الصوت أن يبلغ تلك الغاية في السمع (٢) » .

وقال الليث : قال الخليل :

« في العربية تسعة وعشرون حرفاً منها خمسة وعشرون حرفاً صحاحاً لها أحياء ومخارج وأربعة هوائية وهي الواو والياء والألف اللينة والهمزة .

فأما الهمزة فسميت حرفاً هاوياً لأنها تخرج من الجوف فلا تقع في مدرجة من مدارج اللسان ولا من مدارج الحلق ولا من مدارج اللهاة إنما هي هاوية في الهواء فلم يكن لها حيز تنسب إليه إلا الجوف ، وكان يقول كثيراً : الألف اللينة والواو والياء هوائية أي أنها في الهواء (٣) » .

(٢) سيوييه ٢٨٥/٢

(١) أنظر العين ٦٤/١ ، ٦٥

(٣) العين ٦٤/١

(١) التاء :

التاء صوت (أو حرف) ينقلب إلى حروف أخرى كالتاء والذال ويكون ذلك في صيغة الافتعال وما يتفرع منه إذا كانت فاء الافتعال حرفا معيناً ، كما أن التاء تبدل منها الواو والياء في هذه الصيغة أيضاً أى صيغة الافتعال ، وما يتفرع منها ، فإبدال التاء طاء أو دالا وإبدالها من الواو والياء خاص بصيغ الافتعال وتقلب التاء طاء أو دالا للتناسب الصوتي وتبدل من الواو أو الياء تسهيلاً للنطق وتخفيفاً فيه .

وقد وصفت التاء بأنها صوت أسناني لثوي انفجاري مهموس ، أما أنها صوت انفجاري فلأن الهواء يقف وقوفاً تاماً أثناء النطق بها عند نقطة التقاء طرف اللسان بأصول الثنايا العليا ومقدم اللثة ويضغط الهواء مدة من الزمن ثم ينفصل اللسان فجأة تاركاً نقطة الالتقاء فيحدث صوت انفجاري ، وأما أنه صوت مهموس فلأن الأوتار الصوتية لا تتذبذب حال النطق به ، ويلاحظ أن التاء هي النظير المرقق للطاء المستعملة في الفصحى المعاصرة .

وهذه النصوص تكشف فهم القدماء للقرابة الصوتية بين هذه الأحرف ولعل هذا ما سهّل التبادل بينها وتغييرها ببعضها دون أن يترتب على ذلك تغيير في معنى الكلمة الواحدة . وقد اختلف الدارسون المحدثون في وصف هذا الصوت بالجهر أو بالهمس ، وبعضهم قال عنه إنه صوت لا هو بالمهموس ولا بالجهور (١) .

ومهما يكن من اتفاق هؤلاء أو اختلافهم فإن الذي يعنيننا هنا أن هذا الصوت يقع تحت طائفة الإبدال أو الإعلال فيتحول إلى ياء أو ألف أو واو كما تتحول هذه الأحرف إليه في سياقات صوتية مختلفة لم تنل من هؤلاء المحدثين الاهتمام المناسب .

ثانياً : حروف الإبدال :

حروف الإبدال — بالمفهوم الذي سنتناوله به — هي : الدال والطاء والتاء والميم ، وقد ينضم إليها في بعض الحالات الذال والزاي والظاء في حالة الإدغام فحسب . ولكننا سنتناول بالتفصيل الحروف المشهورة منها وهي الدال والطاء والتاء وأما الميم فإن لها موقعا خاصا (٢) .

(١) انظر : د . تمام حسان مناهج البحث في اللغة ١٠٣ ود . عبد الرحمن أيوب : أصوات اللغة ود . إبراهيم أنيس الأصوات اللغوية ٧٢ ود . كمال بشر : الأصوات ١١٢ ود . عبد الصبور شاهين : القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ٢٤ ، ٢٥ ود . محمود السمران : علم اللغة ص ١٩٥

(٢) تبدل الميم من النون الساكنة إذا وقعت بعدها الباء مثل : من بعد ، وأنبئهم ولهذا رسمت في المصحف العثماني ميم صغيرة فوق النون إشارة للقارئ ، ويلاحظ أن الميم جمعت خصائص من الباء الشفوية والنون الأنفية ولذلك صلحت ممبرا بينهما ، ويسمى هذا في فن التجويد القرآني « الإقلاب » .

(٢) الطاء :

حدث تطور في نطق هذا الصوت حتى صار إلى ما نعرفه اليوم : أى أنه كان في عصرهم مجهوراً ثم تطور النطق به حتى صار مهموساً .

الثالث : لعلمهم كانوا يصنفون صوتاً يشبه صوت الطاء الذى نسمعه فى بعض لهجات الصعيد وفى نطق بعض السودانين الآن وهو صوت طاء مشربة بالهميز glattalization أى أننا نشعر عند نطقها بوجود عنصر الهمز فيها . ويتم نطق هذه الطاء بالطريقة التى تنطق بها طائناً الحالية بإضافة عنصر جديد هو إقفال الأوتار الصوتية حال النطق بها ومن ثم لا يمر الهواء خلال الحلق والنم ، وبالتالي يختلف ضغط الهواء فى هاتين المنطقتين وفى خارج جهاز النطق عنه خلف الأوتار الصوتية وفجأة تنفصل الأعضاء المشتركة فى نطقها بعضها عن بعض فيخرج الهواء المضغوط خلف الأوتار بقوة ملتقياً مع الهواء المندفع من الخارج فى الفم فنسمع طاء مهموزة glottalized نتيجة إقفال الأوتار الصوتية حال النطق بها (٢٢) .

والذى أراه أنه ينبغى ألا نغفل هنا ظاهرة الإبدال بين التاء والطاء وتحول التاء - وهى مهموسة - إلى طاء فى صيغة افتعل إذا كانت فاء الافتعال صوتاً مطبقاً أو مفخماً كالطاء

وصف القدماء هذا الصوت بأنه صوت مجهور ، فقد عدها سيبويه من الحروف المجهورة - وهى التى تتذبذب الأوتار الصوتية عند النطق بها - ويرى سيبويه أن الفرق بين الطاء والذال هو الإطباق فحسب إذ يقول « ولولا الإطباق لصارت الطاء دالا والصاد سينا والطاء ذالا ولخرجت الضاد من الكلام لأنه ليس شئ من موضعها غيرها (١) » ، فلما كانت الذال صوتاً مجهوراً ، وكانت الطاء مشبهة لها فى غير الإطباق كانت الطاء صوتاً مجهوراً كذلك .

وقد وصف علماء اللغة المحدثون صوت الطاء بأنه صوت أسنانى لثوى انفجارى مهموس مفخم أو مطبق .

وقد وقف بعض الدارسين أمام وصف القدماء محاولاً أن يلتمس له وجهها ، وعال ذلك بأحد ثلاثة أمور :

الأول : أن هؤلاء القدماء ربما أخطأوا فى الملاحظة ولا سيما أنهم لم يستخدموا إلا الملاحظة الذاتية التى لا تستند إلى أجهزة علمية أو غيرها ، فكانت الملاحظة الذاتية هى وسيلتهم الوحيدة .

الثانى : أن الطاء ربما كانت تنطق فى عصرهم بالطريقة التى وصفوها بها ثم

(١) سيبويه ٤٠٦/٢ وانظر سر الصناعة ٢٢٣/١ حيث يقول « اعلم أن الطاء صوت مجهور » وكذلك المقتضب للمبرد ١٩٥/١ حيث عد الأصوات المهموسة ولم يعد بينها الطاء .
(٢) أنظر د . كمال بشر : الأصوات ١٠٣ ، ١٠٤ .

والظاء والصاد والضاد فينبغي إذن أن تكون الطاء مهموسة أيضا ، إذ الحاجة إلى التفخيم فحسب ففي مثل اصطبر قلبت التاء طاء ، ولا يحتاج هنا بأن هذه من الممكن أن تكون صيغة مستقلة ولا علاقة لها بالتاء ، لأننا نرى أن القوالب الصرفية ثابتة ومطرودة وهذه التغييرات إنما تحدث لمناسبة الأصوات بعضها مع البعض الآخر عند انصباها في القوالب الصرفية .

(٣) الدال :

الدال صوت أسناني لثوي انفجاري مجهور ، وهو النظير المجهور للتاء ، وليس بينهما من فرق إلا أن الوترين الصوتيين يتذبذبان مع الدال أثناء النطق ولذلك قلبت تاء الافتعال دالا عند وقوعها بعد صوت بين أسناني مجهور مثل الدال أو لثوي مجهور كالزاي .

ولعلك لاحظت أن هذه الأصوات الثلاثة (التاء والطاء والدال) أصوات أسنانية لثوية انفجارية فهي متقاربة في المخرج والصفة والتاء والطاء مهموستان ولا فرق بينهما إلا الإطباق ، والدال مجهورة ، ولذلك قلبت التاء طاء بعد الأصوات المفخمة أي فخمت التاء فصارت طاء ، وقلب التاء دالا بعد الأصوات المجهورة أي صارت التاء صوتا مجهورا ولا فرق بين التاء والدال إلا في الجهر فقط .

يقول ابن جني « فإن فاء افتعل إذا كانت زايا قلبت التاء دالا وذلك نحو : ازدجر ، وازدهي ، وازدار ، وازدان ، وازدلف ، وازدهف ونحو ذلك ، وأصل هذا كله : ازتجر وازتهي وازتار وازتان وازتلف وازتهف لأنه افتعل من الزجر والزهو والزور والزين والزلف والزهف ، ولكن الزاي لما كانت مجهورة وكانت التاء مهموسة وكانت الدال أنحت التاء في المخرج وأنحت الزاي في الجهر قربوا بعض الصوت من بعض فأبدلوا التاء

أشبه الحروف من موضعها بالزاي وهي الدال فقالوا ازدجر وازدار^(١) ونص ابن جني واضح في بيان أن المناسبة الصوتية هي سبب الإبدال ، وهذا وقوع من الصرفين القديما على العلة الصحيحة .

رابعا : فلسفة الصرفيين في تناول هذه الظاهرة :

ينبغي أن يكون واضحا أن الصرفيين العرب لم يخلقوا هذه الظاهرة خلقاً ، ولا تكلفوا القول بها ارتجالاً ، وذلك لأن مهمة الباحثين ينبغي أن تكون وصفا للظاهرة وتحديداتها ثم وضعها للقواعد التي تحكمها على ما هي عليه دون تدخل منهم في مسارها ولكنه يمكن القول بأن منهج الصرفيين العرب هو الذي استدعى الوقوف على هذه الظاهرة بالطريقة التي ساكوها معها ، وكان من الممكن

(١) ابن جني : سر صناعة الإعراب ١/٢٠٠ .

لو أنهم اتبعوا منهجا آخر ألا يكون ثمة ما يسمى
إعلالا أو إبدالا (١).

ومن الحق أن نقرر بادية ذى بدء أن
مسلك الصرفيين العرب كان مسلكا منسجما
مع طبيعة اللغة العربية وفهم أسرارها .

وبيان ذلك أن اللغة العربية لغة اشتقاقية
كأخواتها الساميات (٢) بمعنى أن الكلمات
فيها تلتقى كل مجموعة منها في أسرة واحدة
تنتمى إلى جذر ثلاثي في أقل صورة ، فكل
ثلاثة أحرف تكون مادة لعدد من الكلمات
تتفق في معنى أساسى وتزيد بعض هذه
الكلمات معنى إضافيا على هذا المعنى الأصلي
تبعاً للصيغة التي تكون عليها هذه المادة
فمثلا المادة (ف . هـ . م) من الممكن أن تُصَبَّ
في عدد من « الصيغ » أو القوالب ، مثل
فَعِيل (فهم) وَيَفْعَل (يفهم) و(افْعَل) (افهم)
وَفَاعِل (فاهم) و مَفْعُول (مفهوم) و فَعْمَال
(فهام) و فَعَّل (فهم) و أَفْعَل (أفهم) و يُفْعِل
(يفهم) و اسْتَفْعَل (استفهم) و تَفَاعَل (تفاهم)
إلى آخر ما يمكن أن تصب فيه هذه المادة
من القوالب أو الصيغ الصرفية التي تتفق مع
بعضها في المعنى الأساسى الأول وهو الفهم

ولكن كل صيغة منها لها معنى أو دلالة
صرفية إضافية نابعة من اختلاف الصيغة
أو القالب .

ومن الواضح أن بعض هذه الصيغ أفعال
وبعضها الآخر أسماء وعلى عالم الصرف أن
يحدد هذه الصيغ ويحصرها ويحدد صفات
كل صيغة من هذه الصيغ ويبين صيغ
الأفعال وصيغ الأسماء .. إلخ .

ونحن نرى أن علماء الصرف العرب
قد قاموا بجهد كبير في هذا المجال فحددوا
صيغ الأفعال وصيغ الأسماء وبيّنوا الفروق
الدقيقة بين كل صيغة وأخرى تحت ما سموه
بمعانى حروف الزيادة ، وحروف الزيادة
في الواقع هي اللواحق التي تكسب البنية دلالة
إضافية مع المعنى الأصلي .

وقد اطردت هذه النظرة واستقامت
لهم لأن طبيعة اللغة موافقة لهذا الفهم ، وعلى
ذلك صنفت المعاجم العربية بحيث تذكر المادة
اللغوية المكونة من ثلاثة أصوات أو حروف
على الأقل ويندرج تحت هذه المادة جميع الصيغ
الممكنة أو قل جميع القوالب التي يمكن
أن تصب فيها هذه المادة الصوتية الثلاثية

(١) وكان ذلك يحدث لو أنهم لم ينظروا إلى اللغة على أنها لغة اشتقاقية تنتمى كل مجموعة من الكلمات فيها إلى
جذر ثلاثي واحد مثلا .

(٢) يقرر كثير من الدارسين لفصيلة اللغات السامية أنها لغات اشتقاقية ويؤكد أن الأصوات التي يتألف منها
أصل ما توجد مرتبة حسب ترتيبها في هذا الأصل في جميع الكلمات المشتمة على معناه فالأصوات الثلاثة (ق . ت . ل)
مثلا التي يتألف منها الأصل الدال على معنى القتل توجد مرتبة بالشكل السابق في جميع الكلمات المشتمة على هذا المعنى
مثل (قتل) يقتل ، قاتل ، قتل ، مقتول ، قتل ، إلخ (أنظر اللغات السامية لتولدك ص ١٠ وتاريخ اللغات السامية
لورفنون ١٤ وفقه اللغة لعلي حيد الواحد رافى ١٣ ، ١٤ ط ٢) .

لتشكل بأشكال مختلفة تنفق في معنى أساسى ويفترق بعضها عن بعض بفروق دقيقة مضافة إلى المعنى الأساسى عن طريق اختلاف الصيغ أو المقاييس أو الأبنية أو الموازين وإن شئت عن طريق المورفيات أو اللواحق الصرفية بمعناها الأعم وقد سموا الجذر الأصيل بالمصدر «المصدر كالمادة والفعل كالمركب من الصورة والمادة وكذا اسم الفاعل والمفعول والموضع والآلة وجميع ما هو مشتق من المصدر»^(١) « كما يقول الرضى » .

وقد كان من الضرورى استجابة لهذا المنهج الذى سلكه الصرفيون العرب أن يوجد ماسمى بالإعلال والإبدال، وذلك أن الأصول الثلاثة التى يمكن وضعها فى صيغ مختلفة قد يكون بينها حرف علة مثل مادة (ق. و. ل) أو (ب. ي. ع) أو (د. ع. و) أو (س. ع. ي) إلخ .

فأداة (القاف والواو واللام) عند وضعها فى صيغة (فَعَل) ينبغى أن تكون (قَوَل) بواو مفتوحة - وهنا تخضع هذه الصورة (قَوَل) لقوانين صوتية تجعل استخدامها هو (قَالَ) لا (قَوَل) فهنا نجد صيغة هي :

فَعَل = قَوَل ← قَالَ

ولذلك نجد الصرفيين يقولون إن قال أصلها قَوَل ومرادهم بالأصل هنا الصورة المطابقة تماما لبناء الصيغة أو ما يسمى الميزان وهو «الباية التحتية» وكان عليهم أن يصفوا

التغيير الذى حدث وهو هنا قلب الواو ألفا وسبب هذا التغيير وهو هنا فى نظرهم تحرك الواو بعد فتح ، وقد فعل الصرفيون كل هذا .

فالمهم عند الصرفيين هو اطراد الأبنية أو النماذج أو القوالب أو « الموازين » ولذلك عندما يزنون كلمة (قال) وزنا صرفيا نجدهم يقولون: إن وزنها هو (فَعَل) أى أن الصورة التى تنطق بها (قال) صورة اقتضتها طبيعة الأصوات والاستعمال وما يتطلبه من انسجام فى الأصوات وسهولة فى النطق، ولكن الصورة الأصلية الصورة المطابقة للميزان ، قياسا على نظائرها من الصحيح مثل (كتب) و(أخذ) مثلا .

وهنا مسألة يمكن أن تثار حول هذه النقطة الأخيرة وهى هل ما يدعيه الصرفيون من أصول لبعض الكلمات التى حدث فيها الإعلال أو الإبدال يعد أصولا تاريخية بمعنى أن كلمة مثل (قال) كانت تستعمل فى فترة من فترات الاستعمال اللغوى بالصورة التى تصورها الصرفيون وهى (قَوَل) أو أن ذلك محض افتراض من أجل اطراد الموازين والأقيسة الصرفية ؟ .

والحق أن العلماء القدامى أنفسهم لم يغفلوا عن دراسة هذا الجانب ، ولكنها دراسة تناسب ما تيسر لهم من وسائل؛ فقد رأى ابن جنى أن مثل هذه الأصوات

(١) شرح الشافية : ٨٨٢ .

المفترضة ليست أصولاً تاريخية وأكد ذلك
برضوح شديد في أكثر من موضع من كتبه
يقول في كتابه «الخصائص» معنى قولنا:
«أنه كان أصله كذا أنه لو جاء مجيء الصحيح
ولم يعمل لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا
فأما أن يكون استعمل وقتاً من الزمان
كذلك ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا
اللفظ، فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر» (١).

ويقول أيضاً في كتابه المنصف :
«وينبغي أن يعلم أنه ليس معنى قولنا:
أنه كان الأصل في قام وباع : قنوم وبيع»
وفي «أخاف وأقام أخوف وأقنوم» وفي
«استعان واستقام : استعنون واستقنوم» أننا
نريد به أنهم قد كانوا نطقوا مدة من الزمان
بقنوم وبيع ونحوهما ثم إنهم أضربوا عن
ذلك فيما بعد .

ولنما نريد بذلك أن هنا لو نطق به على
ما يوجب القياس بالحمل على أمثاله لقليل
«قول وبيع واستقنوم واستعنون» .

ألا ترى أن استقام بوزن استخرج
فقياسه أن يكون استقنوم إلا أن الواو
قلت ألفاً لتحركها الآن وانفتاح ما قبلها
في الأصل ، أعني قوم ، وبدل على ذلك
أيضاً ما يخرج من المعتلات على أصله .

ألا ترى إقنومهم : استرواح واستشوق
الحمل واستتيست الشاة فدل ذلك على

أن أصل استقام : استقنوم وقال الشاعر :
صددت فأطولت الصدود وقلما
وصال على طول الصدود يدوم
فقوله : أطولت يدل على أن أصل
أخاف : أخوف وقد قالوا أطال . وقالوا
أحوجت زيدا إلى كذا وكذا وأغييت المرأة .
وغير ذلك .

فهذه الأشياء الشاذة إنما خرجت كالتنبيه
على أصول ما غير ، وأنه لولا ما لحقه
من العلل العارضة لكان سبيله أن يجيء
على غير تلك الهيئة المستعملة (٢) .

فابن جني يعمل وجود بعض الكلمات
التي لم يحدث فيها إعلال وكان ينبغي أن
يقع فيها الإعلال بناء على ما أسسوه
مثل (أطول) في قول الشاعر :

صددت فأطولت الصدود وقلما
وصال على طول الصدود يدوم

ومثل (استحوذ) في قوله : تعال «استحوذ
عليهم الشيطان» وغيرها مما ذكر بأن هذه
الكلمات وأمثالها جاءت منبهة على الأصل
فوجود «أطول» وهي على وزن (أفعل)
تنبيه على أن كلمات مثل : أقام وأقال
وغيرهما أصلهما أقنوم وأقنول على وزن
(أفعل) .

(١) ابن جني : الخصائص ٢٥٧/١ وانظر أيضاً صفحات ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ في هذا الجزء نفسه .

(٢) المنصف ١٩٠/١ ، ١٩١ .

وقد وقف بعض الدارسين المحدثين من هذه المسألة - أى مسألة الأصل - الذى يفترضه الصرفيون مواقف مختلفة ففهم من قال بأن « القول بأن صيغة ما أصل للكلمة أو صيغة أخرى مما يتنافى مع المنهج اللغوى الحديث » (١) ولذلك ينبغى الاكتفاء بتسجيل الحقائق الموجودة فى الصيغة بالفعل دون تأويل أو افتراض ، وهذا سلوك الوصفيين من علماء اللغة .

ومنهم من ينتهج منهجا تاريخيا ، ويرى أننا ينبغى أن تتبع تاريخ الصيغ المختلفة لنكشف عما أصابها من تغير وما حدث لها من تطور عبر فترات التاريخ وتجب الاستعانة فى ذلك بمقارنة العربية بأخواتها الساميات وعلى هذا يمكن الاستدلال . بالكلمات التى بقيت لم يحدث فيها إعلال بأنها بقايا تاريخية للاستعمال لم يصيبها ما أصاب الكلمات الأخرى مما سماه الصرفيون إعلال ، فهم يستدلون على أن (قال) أصلها (قَوَل) تاريخيا - لا صرفيا فحسب - بوجودها فى الحبشية مثلا - وهى سامية - بالصورة الأخيرة .

ومهما يكن من أمر فإن هذه قضية يمكن أن يدرس الإعلال والإبدال فى ضوءها وقد تأتى بنتائج تعين على فهم أسرار اللغة غير أنها محتاجة إلى وثائق يمكن الاعتماد عليها فى هذا الصدد .

لكننا يمكننا القول الآن بأن الأساس الذى اعتمد عليه الصرفيون العرب فى دراسة هذه الظاهرة هو ما لاحظوه من خصائص اللغة العربية وأهم هذه الخصائص « الاشتقاق فى اللغة » واعتماد كل مجموعة من الكلمات على أصل ثلاثى يتشكل فى عدد من الصيغ تكشف عنه نظم المعاجم العربية - وما أكثرها - بصورة غاية فى النصوص والبين .

وهذا هو الأساس الأول الذى استند إليه الصرفيون فى النظر إلى ظاهرة الإعلال والإبدال .

أما الأساس الثانى فهو مراعاة الانسجام والتناسق الصوتيين أو ماسموه بالمناسبة الصوتية فى الكلمة ولذلك عللوا حدوث الإعلال بأنه للتخفيف ، وهذا الأساس فى واقع الأمر ليس إلا تعليلا للأساس الأول ، ومبلغ علمى أنهم قد أصابوا توفيقا كبيرا فى كثير من هذه التعليلات .

ينبغى أن نسجل هنا بأمانة أن هؤلاء العلماء قد وقف كثير منهم على فهم كثير من أسرار العربية ، وعللوا لهذه الظاهرة تعليلا صحيحا فى كثير من الأحيان ، فظاهرة الإعلال عندهم ترجع لأسباب مختلفة هدفها جميعا التخفيف ، فالعربية تستثقل مقاطع خاصة كالواو ساكنة بين الياء المفتوحة والكسرة ولذلك حذفت الواو فى مضارع وَثَبَ وَعَدَّ وَثِقَ على سبيل المثال فلم يقل يَثِبُ ولا يَثِبُ ولا يَثِبُ ولا يَثِبُ : بل قيل : يَثِبُ ويَثِبُ ويَثِبُ .

(١) د . تمام حسان . مناهج البحث فى اللغة ١٨١ .

ويعبر عن ذلك ابن الحاجب بقوله «وتخذف الواو من نحو يعيد ويكيد لوقوعها بين ياء وكسرة أصلية» وهذه طريقة وصفية تعتمد على ملاحظة الظاهرة الصوتية دون تدخل من الباحث ، ولكنه يكتفى بوصفها بالطريقة التي قدمها بها .

ولما كان الإعلال مجاله حروف العلة فقد اهتموا بذكر خصائص حروف العلة وحاولوا تتبعها ، ولم في ذلك أحكام يصيب بعضها ويجانب الصواب بعضها الآخر فقد أدركوا التقارب بين الياء والواو ، لكنهم يهتمون ببعض أحرف العلة بالثقل دون بعض ، وهذا ما لا نوافقهم عليه .

وقد التفتوا إلى ظاهرة التناسب بين الأصوات وصيرورتها من نمط واحد ، على حد تعبير بعضهم ، ولم في ذلك نصوص كثيرة دقيقة ، وظاهرة الإعلال والإبدال في حقيقة أمرها إنما هي للتناسب بين الأصوات في الكلمة ، والصوت يتأثر بما قبله وما بعده أي بالظروف المحيطة به ، يقول ابن جني : «ويدلك على أن الشيء إذا جاور الشيء دخل في كثير من أحكامه لأجل المجاورة قولهم : قينية ، وصينية ، وفلان من علية الناس ، وهو ابن عمي دنيا ، وصبيان . وأصل قينية من قنوت ، وصينية وصبيان من صبوت ، وعلية من علوت ، ودنيا من دنوت . وقياسه : قينوة ، وصبوة ،

وصبوان . وعلوة ودنوا ولكن لما جاورت الواو الكسرة قبلها صارت الكسرة كأنها قبل الواو ، ولم يعتمد الساكن حاجزا لضعفه (١) وتغيير أصول الكلمة بما يناسب الصيغة أو البنية يغير ظروف الصوت فيحدث أن تتحول الواو مرة إلى ياء وأخرى إلى ألف أو همزة وعكس ذلك كله واقع ، وهكذا .

وهذا إدراك سليم من الصرفيين ، وفهم صائب لانريد أن نزكيه بما يقوله ريتشاردز : «إن وقع الصوت لدى النفس لا يتوقف على الصوت نفسه بقدر ما يتوقف على ظروفه المحيطة به ؛ أي على مقدار ما بينه وبين ما قبله وما بعده من الأصوات من انسجام فإن هذه الأصوات تتألف وتكون شبكة محبوكة النسيج ، وأن الكلمة التي تستطيع أن تقع موقع الرضا والقبول لدى هذه الأصوات جميعا وتنسجم معها كلها في وقت واحد هي الكلمة التي تظهر بمظهر الفوز الموسيقي» (٢) وقد حاولوا وصف تغير الأصوات حتى تنسجم موسيقاها وبينوا السبب في ذلك بما يدل على أهم فهموا الظاهرة على هذا النحو الدقيق ، فمما لاشك فيه أن المتكلم يجد عند نطق همزتين متجاورتين من الثقل ما يعييه ، ولذلك تخلصت العربية من التقاء همزتين متجاورتين بقلب الثانية إلى حرف علة يناسب الموقع صوتيا ولذلك يقول المازني : «إذا التقت الهمزتان في واحدة فلا بد من إبدال الثانية على كل حال» (٣) .

(١) المنصف شرح التصريف لابن جني ٢/٢ ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن تأثير الجوار يمتد إلى ظاهرة الإعراب نفسها وهي أعلى ما يحرص عليه النحاة فعرف الجر على الجوار والإتياع وغير ذلك .

(٢) المنصف ٥٢/٢

(٣)

وإذا خفي عليهم سبب بعض التغييرات فإنهم كانوا يعللونها بأنها لطرود الباب على وتيرة واحدة حتى يحصل التشاكل ، ففي مضارع (يعد) مثلاً قالوا إن الواو حذفت لأنها مستقلة بين الياء المفتوحة والكسرة فلما وجدوا أنها محذوفة في : أعد ونعد وتعد - وهي فيها لم تقع بين ياء مفتوحة وكسرة - قالوا : إن الحذف في هذه نوع من الاطراد حتى لا يحصل تخالف في الصيغة الواحدة ، والقرار من حصول التخالف إلى حصول التشاكل سبب عندهم كذلك لوجود إبدال الواو في صيغة افتعل تاء ، فلو لم تقاب فاء الافتعال إذا كانت واوا تاء لصارت مرة واوا إذا قلت في اتصل مبنيًا للمجهول «او تصل» وصارت ياء إذا كان مبنيًا للمعلوم (يتصل) وفي المضارع واسم الفاعل والمفعول : يوتصل وموتصل وموصل : وفي الأمر : ايتصل» فلما حصل هذا الداعي إلى مطلق قلبها إلى حرف جلد (قوى) لا يتغير في الأحوال - وللواو بانقلابها تاء عهد قديم - كان انقلابها تاء ههنا أولى ولاسيما وبعدها تاء الافتعال وبانقلابها إليها يحصل التخفيف بالإدغام فيها « (١) » .

وأما في الإبدال فقد رأينا تفسير ابن جني السابق في إبدال تاء الافتعال دالا بأنه

لمناسبة الأصوات بعضها لبعض في المخرج أو الصفة ، فهي تبدل دالا إذا كان قبلها الزاي ليتناسب الصوت المجهور مع المجهور ، وتبدل طاء إذا كان قبلها صوت مطبق أي مفتخم ليتناسب التفخيم مع مثيله وهكذا . ونستطيع بعد هذا أن نلخص فلسفة الصرفيين العرب في تفسير ظاهرة الإعلال والإبدال فيما يأتي :

١ - إن تناول الصرفيين لهذه الظاهرة يكشف عن فهمهم الصحيح لخصائص العربية إذ أنها لغة اشتقاقية ، والقول بما قالوا به في بعض مسائل الإعلال يطرده مع هذه الخاصية التي تشترك فيها العربية مع أخواتها الساميات ، فالقول بأن (قال) أصلها (قوال) مثلاً إنما هو رد هذه الصورة المنطوقة إلى الجذر الذي تنتمي إليه وهو (ق.ول) وقد أكد ابن جني هذا المعنى في النصوص التي نقلناها عنه من أجل اطراد الأقيسة والنماذج وإن كان هذا لا ينبغي أن يكون ثمة أصل تاريخي لمثل هذه الصيغ كما يتضح في الأمثلة التي لم يحدث فيها إعلال مثل : استحوذ وأغيلت المرأة واستنوق الحمل واستتيست الشاة إلخ غير أن هذا الفرض الأخير محتاج إلى دراسة تاريخية مقارنة حتى يُطمأن إلى صحته .

(١) شرح الشافية ٢/٨٢ ، ٨٣ .

٢- إن تلمس الصر فيين لأسباب التغير في هيئة الكلمات التي حدث فيها الإعلال والإبدال يكشف عن فهم فيه صواب كثير لخصائص الأصوات العربية والتشكيل المقطعي لكلماتها، والأسباب التي قدموها في هذا السبيل من حيث الخفة والاستثقال والتناسب الصوتي وغير ذلك أسباب صحيحة في مجملها برغم أنهم لم يكونوا يملكون إلا الملاحظة الذاتية .

ولكن هناك بعض الملاحظات التي يجب الالتفات إليها في هذا الصدد ويمكن أن نجملها فيما يأتي :

١- لقد أكثر الصر فيون العرب من افتراض الأمثلة غير المستعملة في اللغة وفقاً للنماذج أو الموازين أو المقاييس التي استخلصوها . وأكثروا مما سموه بمسائل التمرين كأن يقولوا : « صنع من كذا على وزن كذا » من أجل التدريب على مسائل التصريف .

وهذه المسائل - وإن كانت تعين على التمكن من أحكام التصريف لأنها تطبق قواعده على افتراضات ذهنية - أرى أنها تعوق ما يجب على الباحث من قصر اهتمامه بالمستعمل المنطوق من اللغة فضلاً عن أنها تزهّد كثيراً من الباحثين في دراسة هذا الجانب بله الشادين فيه .

وتعوق دون الإقبال على هذا الفرع من الدراسة ، ويكفي الرجوع إلى باب «مسائل التمرين» في أي كتاب من كتب الصرف التي تذكر هذا النوع حتى يمكن التحقق من صدق هذه المقولة (١) ، ولأود أن أذكر هنا أمثلة لهذا الضرب حتى لأرعب القارئ ، ويجب أن تخلص كتب التصريف من هذه التدريبات غير المجدية وتنقي منها .

٢- لقد اعتمد هؤلاء الدارسون القدامى على ملاحظتهم الذاتية وحدها إذ لم يكن متاح لهم في عصرهم مثل ما أتيج لدارسي اليوم من الأجهزة العلمية المختلفة والملاحظة الذاتية في حد ذاتها إحدى الوسائل في الوصف اللغوي غير أن الباحث يقع لظروف مختلفة في خطأ في الملاحظة أو قد تعجز وسائل الملاحظة عن إدراك الظاهرة على النحو الصحيح ، ومعظم هذه الأخطاء تقع في وصف الأصوات وقد رأينا نموذجاً لذلك ما سبق في صوت (الطاء) إذ وصف بأنه صوت مجهور ، ومن ذلك قول الرضي « اعلم أن التاء قريبة من الواو في المخرج لكون التاء من أصول الثنايا والواو من الشفتين ويجمعها الهمس » (٢) ومدلول هذا النص أن الواو مهجوسة كالتاء ، والحق أن الواو صوت مجهور (٣) .

(١) أنظر مثلاً شرح الشافية ٢/٢٩٤ وما بعدها .

(٢) المنصف ٣/٩٧ وما بعدها وشرح الشافية ٢/٨٠ وما بعدها .

(٣) انظر في الجهر والهمس الأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس ص ٢١ على سبيل المثال .

٣ - من الملاحظات في دراسة الإعلال والإبدال كذلك أنهم خلطوا بين اللهجات العربية في هذه الظاهرة ، وعدوا ما كان خاصاً باللهجة من اللهجات مبدأ عاماً أو قانوناً على اللغة المشتركة والأمثلة على ذلك كثيرة .

وهذا الجانب جزء من نظرة النحاة والصرفيين للغة بوجه عام وكان من الواجب عليهم أن يقعدوا للغة المشتركة أو اللغة الأدبية ، أو كان عليهم أن يحددوا مستوى معيناً من المستويات ويضعوا قواعده على حدة حتى لا يحدث خلط في التععيد كأن يقول الرضى مثلاً : « وبعضهم يقلب الواو الواقعة بين الياء المفتوحة والفتحة ألفاً لأن فيه ثقلاً لكن ليس بحيث يحذف الواو له فيقول في : يوجل ياجل وبعضهم يقلبها ياء لأن الياء أخف من الواو ، وبعضهم يستشع قلب الواو ياء لعلّة ظاهرة فيكسرياء المضارع ليكون انقلاب الواو ياء لوقوعها بعد كسرة (١) فكلمة « بعضهم » في نص الرضى تشير إلى قبيلة من العرب أي مجموعة لغوية معينة بلاشك ، ولا يمكن أن يكون المقصود بكلمة « بعضهم » بعض العلماء لأن العالم ليس من حقه أن يتدخل في الاستعمال اللغوي كما هو واضح ، وتلاحظ أن الرضى ذكر هذا الكلام بإجمال ولم يحدد أصحاب كل قول وهل هذا داخل في صلب اللغة المشتركة أو لا وأيهما نختار ... إلخ .

٤ - مع الدقة الملحوظة في تناول الصرفيين العرب لهذه الظاهرة نلاحظ أيضاً أنهم اضطربوا أمام بعض الظواهر فلم تتفق لهم سبيل واحدة في التفسير وقد صرح الرضى بهذا حين قال في مسألة من المسائل : « واضطرب في هذا المقام كلامهم » والحق أن هذا الاضطراب الذي يشير إليه الرضى كان في مسألة من مسائل التمرين ، فالمثال مفترض وفيه خلاف واضطراب فكأننا نخلق المشكلة لنختلف في حلها ، وهذا ما قلنا من قبل إنه يجب التخلص منه .

٥ - هناك أيضاً تكلف في محاولة التماس العلة في كل تغيير يحدث وبعض هذه العلل واه ضعيف ، وبعضها ملفق كأن يقولوا مثلاً في « استقام » : أصلها استقوم - وهذا القدر نتفهم وجهة نظرهم فيه - ويبينون السبب في التغيير فيقولون : نقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، ثم يحاولون بعد ذلك التماس العلة لقلب الواو ألفاً ، فيقولون : تحركت الواو بحسب الأصل - لأنها من قوم - وانفتح ما قبلها بحسب الآن فقلبت ألفاً .

وهذا في الواقع تلفيق بين حالين لا يستريح له العقل لأن الموضوع افتراض من أوله ، ونحن قد نسلم بأن الأصل هو

(١) شرح انشافية ٢/٩١ ، ٩٢ .

وأن هذا نابع من أن الصحيح والمعتل
يخضعان معا لمقياس واحد .

أما علماء اللغة المحدثون فإن بعضهم في
الحقيقة لم يتعرضوا تعرضا مباشرا لظاهرة
الإعلال والإبدال ولكن يمكن فهم
وجهة نظرهم من خلال أقوال متناثرة
تعد أسسا لهذه القضية ، فالدكتور إبراهيم
أنيس والدكتور تمام حسان مثلا يريان :
أن القول بأن صيغة ما أصل لكلمة أخرى
مما يتنافى مع المنهج اللغوي الحديث (١)
ويؤكد الدكتور كمال بشر هذا المبدأ إذ
يقول : إن الفكرة التي تتضمن أن هناك
أصلا واحدا فقط تفرعت عنه بقية
الصيغ مع شيء من التعديل والتغيير في
صورها فكرة لا تعترف بها الدراسات
الوصفية الحديثة في البحوث اللغوية ،
ويرى أن لكل صيغة خصائصها ووظائفها
المعينة فكل صيغة من أعطى ، يعطى ،
عطى ، معطى ، معط كلمة مستقلة
وكذلك الحكم في نحو يقود وقائد
وقيادة ، ويقول إن هناك أساسا عاما
يجب اتباعه دائما في الدراسات الوصفية
« وهذا الأساس هو الاعتماد دائما على
الخصائص والمميزات الموجودة فعلا
بالصيغة نفسها بقطع النظر عن إمكانية
ردها إلى أصل تشترك فيه مع غيرها
أو عدم إمكانية ذلك » (٢) .

استقوم لأن القالب أو الميزان أو المقياس
هو (استعمل) للصحيح والمعتل فإذا
سلمنا بأن حركة الواو انتقلت حقا إلى
الحرف الساكن الصحيح قبلها فينبغي
أن نقول : إن حرف العلة المناسب للمفتحة
هو الألف ولذلك قابت الواو ألفا
لهذا السبب ولا داعي إلى التلفيق بين الأسباب
مع مراعاة أنها مفترضة من أصلها من
أجل اطراد الصيغة ، وتجب الإشارة إلى
أن بعض العلماء - كابن هشام - قد تجنب
كثيرا من التعقيدات الموروثة وعالج
كثيرا من المسائل علاجا فيه سهولة
ويسر .

خامسا : رأى بعض المحدثين في الإعلال والإبدال :

رأينا أن القول بالإعلال والإبدال
حاج نتيجة لفكرة الصرفيين العرب القائلة
بأن ثمة أصلا افتراضيا مطابقا للميزان
أو مطابقا للقالب الصرفي فصيغة « استقول »
تعد أصلا لـ « استقال » وصيغة « أقول »
تعد أصلا لـ « أقال » وصيغة « قوم » تعد
أصلا لـ « قام » وصيغة « دعوا » تعد
أصلا لـ « دعا » وصيغة « ازتجر » تعد
أصلا لـ « ازدرجر » وهكذا ، ومن هنا
ساغ القول عندهم بأن الواو قلبت ألفا ،
والياء قابت ألفا والتاء أبدلت طاء الخ ،

(١) انظر من أسرار اللغة : ٥٥ ومناهج البحث في اللغة : ١٨١ .

(٢) انظر التعليق ٢٦ من صفحة ٤٩ وما بعدها في كتاب « دور الكلمة في اللغة » الذي ترجمه الدكتور كمال بشر

وعلق هل كثير من قضاياه .

والواقع أن ماذهب إليه الدكتور تمام والدكتور بشر صحيح في ذاته وقد كان هناك من القدماء من أشار إلى هذه اللفظة، يقول السيوطي: « وزعم قوم من أهل النظر أن الكلم كله أصل وليس منه شيء اشتق من غيره (١) » ولكن السيوطي لم يعين هؤلاء الذين وصفهم بأنهم أهل النظر ، وفي مقابل هذا الرأي يذكر أن كلا من الخليل وسيبويه وأبي عمرو وأبي الخطاب وعيسى بن عمر والأصمعي وابن زييد وأبي عبيدة والجرمي وقطرب والمازني والمبرد والزجاج والكسائي والفراء والشيباني وابن الأعرابي وثعلب يذهب إلى أن الكلم بعضه مشتق وبعضه غير مشتق ، ويغلو بعض العلماء فيرى أن الكلم كله مشتق وقد نسب هذا المذهب للزجاج (٢)

غير أن انطباق ما يقول به كل من الدكتور تمام والدكتور بشر على لغة اشتقاقية يقوم الاشتقاق فيها بدور كبير كاللغة العربية على وجه الخصوص قد يقابل بكثير من الصعوبات ، وإذا كان ستيفن أولمان وهو يتحدث عن بعض مجموعات الكلمات في اللغة الإنجليزية

مثل : Lead ، Leader ، Leadership
ومثل : give ، gives ، gave ، given

يقول : « ومهما يكن من أمر فإن هناك صلات ترابطية قوية بين أفراد كل مجموعة من مجموعات هاندين النموذجين : صلات تبرر بصورة قوية جواز معاملة كل سلسلة منها على أنها وحدة عضوية متكاملة » مع أن هذه الظاهرة غير مطردة في اللغة الإنجليزية ، إذا كان ستيفن أولمان يقول هذا عن لغة كالإنجليزية ، فهل يحق لنا أن نقول بمثل ما قال به الدكتور تمام والدكتور بشر عن اللغة العربية وهي لغة اشتقاقية .

إنني أرى أن كلا من الدكتور تمام والدكتور بشر قد تأثر باللغة الإنجليزية في هذا الحكم ، وما قالوا به صحيح في ذاته وهو أكثر انطباقاً على لغة غير اشتقاقية وأرى أيضاً أن لكل لغة ظروفها الخاصة التي ينبغي أن تدرس في ضوءها .

ولقد ذهب الدكتور بشر منذهباً أبعد من هذا إذ أخذ على الصرفيين العرب قولهم بأن كلمة كذا أصلها كذا ، كأن يقولوا إن «قل» أصلها «قول» وحذفت الواو لالتقاء الساكنين ، يقول الدكتور كمال بشر لقد درج علماء الصرف التقليديون على أن يقولوا مثلاً :

قُلْ أصلها قُولٌ (٣)

التقى ساكنان الواو واللام فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصارت : قل .

(١) الطبع ٢٣١/٦ (٣) انظر الجمع ٢٣/٦ ، ٢٣١ (تحقيق الدكتور مكرم) .

(٢) دور الكلمة في اللغة ٤٩ ، ٥٠ (ترجمة د. كمال بشر) .

(*) يقول الصرفيون إن قل أصلها (قول) نقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها فحذفت همزة الوصل لأنه لم يعد هناك داع لها فصارت الكلمة (قول) فحذفت الواو تخلصاً من التقاء الساكنين ، سكون الواو وسكون اللام في الأمر الساكن الآخر .

وحقيقة الأمر أن قل جاءت على هذه الصورة منذ بداية الأمر ، ولم يكن من المستطاع أن تأتي بالصورة الثانية «قول» في النطق الفعلي ، لسبب صوتي ظاهر يرتبط بنحواس التركيب المقطعي في العربية الفصحى . لقد ثبت بالدراسة أن التركيب المقطعي :

صوت صامت + حركة + طويلة + صوت صامت (cvvc) ، تركيب ممنوع في هذه اللغة إلا في حالتين اثنتين هما :

١ - في حالة الوقف .

٢ - أن تكون الحركة الطويلة متلوقة بمثلين مدغمين من أصل الكلمة مثل شابة ودابة ، أما ما ذهب إليه هؤلاء الصرفيون فهو عمل افتراضي لا نأخذ به في الدرس اللغوي الحديث (١) .

مرة أخرى نقول إن ما قاله الدكتور بشر صحيح في ذاته ، ولكن الصرفيين العرب أو التقليديين كما يسميهم الدكتور بشر قد قرروا أنهم أنفسهم أن هذه الأصول افتراضية لم تكن مستعملة في وقت من الأوقات ثم عدل عنها إلى الصيغة المستعملة أو حدث تطور فيها حتى صارت الكلمة إلى ما صارت إليه ، ولكنهم يعنون بالأصل الصورة التي كان ينبغي أن تكون عليها الكلمة لو لم يحدث فيها ما سموه هم إعلالا

بالحذف وسماه الدكتور بشر تركيبا مقطعيًا ممنوعًا ، وهذا الأصل الافتراضي عند هؤلاء الصرفيين أيضاً تركيب مقطعي ممنوع وقد بينوا سبب امتناعه لكنهم لا يغفلون عن طبيعة اللغة الاشتقاقية ويحاولون بكل سبيل أن يربطوا كل كلمة بأصلها الاشتقائي أو بالحذف الذي تنتمي إليه ، ولم يغفلوا أيضاً عن مهمة الصرف الحقيقية وهي دراسة الصيغ والفروق بين كل صيغة وأخرى والتغيرات التي تصيب بعض حروف الكلمات عندما تصب في صيغة معينة أو قالب معين ، وحديثهم عما ينبغي أن يكون إنما هو من أجل توضيح ما هو كائن وشرحه وتفسيره .

ولقد أخذ الدكتور بشر على الصرفيين العرب أيضاً معالجتهم لمسائل الإبدال التي تبدل فيها تاء الافتعال (طاء) أو (دالا) ورأى أن منهجهم في هذا يتسم بسمتين واضحتين :

أولاهما : إيمانهم بفكرة الأصل بمعنى أن هناك أصلاً ثابتاً ترجع إليه كل الصيغ المتشابهة بطريق مباشر إن أمكن وإلا فبطريق غير مباشر على الافتراض والتأويل .
ثانيتهما : محاولة حشدهم الأمثلة المتفقة في شيء آخر تحت نظام واحد ، أو إخضاعهم لها لميزان واحد فابتكر واصطبر

(١) د . بشر : الأصوات ١٨٥ ، ١٨٦ . وانظر له أيضاً : دراسات في علم اللغة القسم الثاني ص ١١٠ .

عندهم كلامهما على وزن افتعل وكلاهما يرجع إلى أصل ثلاثي هو الباء والكاف والراء في الأول والصاد والباء والراء في الثاني .

وكذلك ازدهر وافتكر فهذه الثلاثة من وزن واحد ولكن التناسق الصوتي هو الذي أبقى التاء في موضع واستبدل بها طاء ودالا في الموضعين الآخرين .

ويرى أن سبيل المعالجة لهذه المسائل هو الوصف على حالتها الراهنة دون إلخائها إلى أصل واحد باتباع مبدأ تعدد الأنظمة في البحث اللغوي Polysgatemie Principals لأن مبدأ توحد الأنظمة جبر الصرفيين العرب إلى التأويل والتخريج والافتراض والوصف وتعدد الأنظمة لا يتم إلا على أسس صوتية تقتضيها خصائص الصيغ المذكورة (١) .

وإذا كان الدكتور بشر يرى أن هذه الأمور ينبغي أن يتكفل بها علم الأصوات فإننا نرى أن هؤلاء - وليس هذا دفاعا عنهم بل هو تقرير لواقع - لم يقصروا في هذا الجانب وقد ردوا كل تغيير من تغييرات الإعلال والإبدال إلى سبب صوتي يرجع إلى استحالة في النطق أو تركيب مقطعي ممتنع وسموا بعض هذا تناسبا صوتيا في المخرج أو في الصفة غير أن لهم مصطلحات تختلف بعض الاختلاف عن المصطلحات الحديثة وكما أنهم اعتمدوا على الوسيلة الوحيدة التي يمتلكونها في ذلك الوقت وهي الملاحظة الذاتية ومع ذلك حققوا نتائج عظيمة .

وإنني أرى أن طريقة الصرفيين لم تخرج عما وصفه الدكتور إِبْرَاهِيمُ بأنه «التفسير العلمي» فما قدموه في علاج هذه المسائل إنما هو وصف لسلوك الأصوات في سياقات معينة ، كما أن مبدأ توحد الأنظمة ليس عيبا ، وليس خيرا منه مبدأ تعدد الأنظمة ، وخاصة أن مبدأ توحد الأنظمة يؤدي إلى تيسير سبل الفهم والحصر وإدراك أوجه التشابه والاختلاف ، ولاشك أنني عندما أقول (افتعل) أسهل وأوضح من أن أقول (افطعل) و (افدعل) ، وإذا سألت أحد المبتدئين عن صيغة اصطر ما ميزانها لقال على الفور : افتعل

وهناك بعض الدارسين الذين تعرضوا لدراسة الإعلال والإبدال ، وقد عالخوا هذه الظاهرة على أسس صوتية محضة ، ومن هؤلاء جان كانتينو في كتابه « دروس في علم أصوات العربية » (٢) وقد عالج بعض مسائل الإعلال في مواضع متناثرة تحت قوانين صوتية قائمة على الوصف ،

(١) انظر دراسات في علم اللغة ١٠٧ ، ١٠٨ .

(٢) ترجمه إلى العربية صالح القرمواوي وطبع سنة ١٩٦٦ م (الجامعة التونسية) .

من ذلك إننا نرى أن دراسة الظاهرة صوتياً قد تساعد على فهمها وتجليتها غير أننا نرى أنها لكي تدرس دراسة صوتية ينبغي أن تعمق هذه الدراسة حتى لا يحدث تناقض في القواعد التي يمكن وضعها لإحكام هذه الظاهرة.

ونلاحظ أيضاً أن جان كانتينو يلجأ مع هذه الدراسة الصوتية إلى مثل ما لحأ إليه الصرفيون العرب القدماء كأن يقول بأن كذا حمل على كذا أي قيس عليه مثل قوله «إذا وقعت الواو والياء بين فتحة طويلة وفتحة قصيرة سلمتا نحو : قاول وسائر وأما قولهم في النصب «إرضاء» و«وفاء» فلا يناقض هذه القاعدة كما يظهر لك وإنما ذلك راجع إلى حملهم حالة النصب على حالة الرفع والجر (٢) والواقع أنه يتناقض ولن يسلم من هذا التناقض بسبب قوله إنهم حملوا حالة النصب على حالة الرفع والجر. لأن المعول فيه على الوصف الصوتي هو النطق ولا يستقيم مع طريقة الوصف الصوتي القول : بأن كذا حمل على كذا ، وإلا فقد عدنا إلى أسلوب القدماء وطريقتهم في التناول ، ومعنى هذا أنه ينبغي ألا نلجأ إلى أسلوب آخر إلا إذا كان متكاملًا مطردًا لا ينقض آخره أوله .

ولكنها لم تسلم له في كثير من الأحيان كقوله « وإذا وقعت الواو والياء بين فتحة طويلة وكسرة أو ضمة قصيرة قلبتا همزة ، نحو : قاول - قائل وبيع - بائع وعجوز - عجائز وجزائر - جزائر ، وإرضاء (١) - إرضاء ووفاء - وفاء (٢) .

ونحن نرى أن وضع القاعدة بهذه الصورة ناقص لأن ثمة واوات أو ياءات تقع بين فتحة طويلة وكسرة أو ضمة ولا تقلب همزة وذلك مثل جمع مقود مقاود وجمع معيشة ومعاش دون همزة ، ولكن النحاة القدماء والصرفيين العرب قد وضعوا القاعدة مستقصاة إذ نصوا على شرط قلب الواو والياء همزة في اسم الفاعل أن تكون الواو أو الياء معلة في الماضي فإذا لم تعل في الماضي لم تقلب أي منهما همزة وكذلك شرطوا لقبها همزة في الجمع الذي على وزن مفاعل أن تكون الواو أو الياء في المفرد فإذا كانت كل منهما متحركة أو أصلية لم تبدل منهما الهمزة ، ولذلك حكموا بشذوذ همز «مصائب» وشذوذ همز «معاش» .

وليس معنى أننا ننكر أن يدرس الإعلال والإبدال دراسة صوتية ، بل على العكس

(١) الصواب أن تكون (إرضاء) لأنها من الرضوان والمادة (ر . ض . و) .

(٢) المرجع المشار إليه ص ١٣٩ .

(٣) انظر صفحة ١٣٩ .

وإننا لنلاحظ كذلك أن الأمور التي سلمت عن طريق الوصف الصوتي كقول جسان كانتينو « وإذا وقعت الواو بعد كسرة ياء وينتج عن هذه العملية حدوث مجموعة هي «سي» تصير كسرة طويلة أي (سى) إذا كان بعدها حرف ، وتبقى على حالها إذا كانت متبوعة بحركة نحو: ميولاد - ميلاد

ديوار دييار (١)
عاليو عالي

أقول إننا نلاحظ أن مثل هذه الأمور التي سلمت عن طريق الوصف الصوتي قد سلمت كذلك للنحاة والصرفيين العرب القدماء من قبل وبنينا الوصف نفسه .

وهناك باحثون آخرون عرضوا لمسائل الإعلال والإبدال منهم هنري فليش الذي وضع أسسا عامة لهذه الظاهرة هي في الواقع وصف لمواقع قلب حروف العلة بعضها إلى بعض وهذا الوصف مجمل يمكن أن يتوجه إليه النقد ، ولأنود أن نطيل بذكر ما عرض له (٢) كما أن هناك من أرجع ظاهرة الإعلال إلى أصل سامي قديم حيث يقول : «وأحد أنواع تبديل الواو والياء بالهمزة

مطرد قديم جدا وهو في حالة وقوعها بعد فتحة ممدودة مثاله قائم وسائر إلى غيرهما . والدليل على أن ذلك التبديل يرتقى إلى اللغة السامية الأم هو أنها نجده في الأكادية والآرامية» (٣) .

وإذا كان برجسراسر يؤكد أن الإعلال بين الواو والياء وبين الهمزة ظاهرة سامية الأصل لوجودها في عدة لغات سامية فإن باحثا حديثا ينكر هذه الظاهرة من أساسها ويحكم بتخطي القدماء ومن وافقهم من المحدثين فيقول «إننا - من وجهة نظرنا - نحكم بخطأ القدماء ومن وافقهم من المحدثين في كل ما زعموه من دعاوى الإبدال في هذا الباب لسبب بسيط هو عدم وجود العلاقة الصوتية المشتركة لحدوث الإبدال» (٤) ثم يجهد نفسه في محاولة للبحث عن تفسير آخر لهذه الظاهرة ، وقد اقتنع بتفسيرات خاصة منها أن إبدال الواو والياء همزة في الطرف بعد ألف زائدة مثل كساء وبناء ليس إبدالا وإنما هو إقفال للمقطع المفتوح وتصحيح الكلمة في الوقف فأثر الناطق إقفال هذا المقطع المفتوح بإحلال الهمزة محل صوت اللين الأعلى سبيل الإبدال ، بل من أجل تصحيح نهاية

(١) انظر ص ١٣٩ .

(٢) يمكن الرجوع إلى أسس هنري فليش هذه في العربية الفصحى (ترجمة د . عبد الصبور شاهين) من ٣٥ إلى ٥٠ وكذلك (القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث للدكتور عبد الصبور شاهين حيث شرح كثيرا من هذه الأسس في بحث مشكلة الهمزة ، وناقشها صفحة ٥٥ وما بعدها ، واعتمد عليها .

(٣) برجسراسر : التطور النحوي : ٣١

(٤) القراءات القرآنية د . عبد الصبور شاهين ٧٧ ، فد ردد هذه الآراء نفسها في كتابه « المنهج الصوتي للنبذة العربية » ص ١٦٧ وما بعدها حتى صفحة ٢٠٢ .

بالهمزة عن الواو . وعجائز تحولت
إلى عجائز وصحائف إلى صحائف الخ .
كل ذلك على سبيل التعويض حتى لا تتابع
الحركات .

ولست أدري ما الذي جعل العرب
« يعوضون » في هذه المسائل ولا يفعلون
ذلك في نحو : مَسْأُودٌ ، مُجَاوِرٌ ، وَمُعَايِنٌ
وَمُسْبَأِينٌ وَأَمْشَاهَا وهى في المنطق مثل عجائز
وصحائف؟ إن العربية عندما أعلنت تلك
وصححت هذه كانت ترمى إلى نوع من
الاطراد تنبه له الصرفيون القدماء .

إن هذه الآراء التى تنظر إلى القديم
بعين الاحتقار وترى أن الأخذ به
ضرب من « الرجعية » لا تليق أن تقع
عند أول خطوة تحاول بها الفكك من أسر
صوابه . لقد درس القدماء اللغة من جوانبها
المختلفة . واطردت نظرتهم واستقامت
لهم الطريق فلم يقعوا فى مثل ما يقع فيه أولئك
« المجددون » من خلط واضطراب ٥

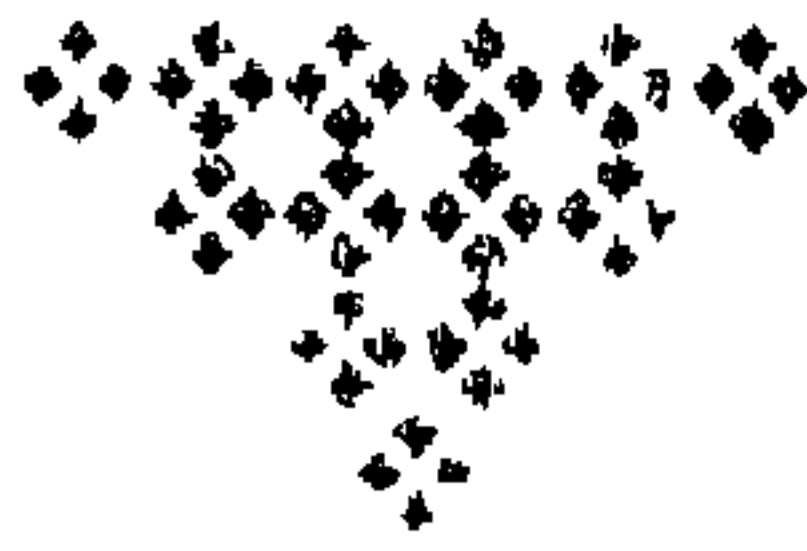
والله ولى التوفيق

محمد حماسة عبد اللطيف

مدرس النحو بكلية دار العلوم

الكلمة . ولا علاقة صوتية مطلقا بين
الهمزة وبين الياء والواو توجب إبدالاً
(ما) (١) وإذا كان ما يقوله صحيحاً فلماذا
لم يقفل المقطع فى مثل (الآى) و (الغاي)
و (الراى) (٢) وكل ما آخره مقطع مفتوح
منته بحرف علة ، ثم إذا كان هذا من أجل
الوقف كما يقول - فلماذا لم تعد تلك الكلمات
إلى حالتها عند وصلها؟ وبعد هذا كله فإنه
يرى أن هذه الهمزة كانت ياء أو واو
لكنه لا يريد أن يسميها إبدالاً ، ونحن نقول له :
سميها ما شئت مادامت تسميتها (إبدالاً)
غير مرضية عندك ، فنحن نسميها كما سماها
الأقدمون - والمحدثون أيضاً - حفاظاً على
المصطلح ووصفاً للظاهرة .

وأما بقية مسائل الإبدال بين أحرف
العلة والهمزة فإنه يخضعها لتفسير واحد
« لأن مشكلتها واحدة هى مشكلة تتابع
الحركات على تفاوت فى كميتها من مسألة
لأخرى (٣) وليس هذا على سبيل الإبدال
ولكنه - هذه المرة - على سبيل التعويض
فكل من : قاويل تحولت إلى قائل فعوض



(١) السابق ص ٨١ . (٢) جمع آية وغاية وراية . انظر القاموس ٣٧٢٤ . ٣٣/٨ .

(٣) القراءات القرآنية : ٨٨ .